علاقة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية

منير كرادشة*
عبدالخالق الختاتنة**

ملخص: هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى البحث والتحليل لعلاقة المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف الموجه ضد المرأة الأردنية، وقد تمثلت أشكال العنف هذه بخمسة أنماط هي (الجسدي، واللفظي، والنفسي، والأسري، والمجتمعي). وقد اعتمدت الدراسة على مسح بالعينة (الغرضية الحصية)، واستخدم لتحليل البيانات مجموعة من الطرق الإحصائية البسيطة، إضافة إلى التحليل الرئيسي المتمثل في نموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، وذلك لمعرفة صافي التأثير النسبي لكل متغير مستقل على نمط العنف الممارس ضد المرأة. وقد بينت الدراسة أهمية أغلب المتغيرات ذات المنشأ الديمغرافي – خاصة (قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وعدد الأطفال الأحياء في الأسرة، وعدد الأطفال الذكور في الأسرة، وعدد الأطفال الإناث في الأسرة، وحدوث وفيات الأطفال في الأسرة)، إضافة لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل (مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعية للزوجة) – بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

المصطلحات الأساسية: عوامل ديمغرافية، المرأة الأردنية، العنف المجتمعي، العنف الأسري، العنف اللفظي، العنف النفسي، العنف الجسدي.

* أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
** أستاذ قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

المقدمة:

رافق التحول السريع الذي طرأ على المجتمع العربي الحديث، تفكك واضح في نسق الأسرة الممتدة، وزيادة تحولها إلى وحدات نووية صغيرة الحجم، مستقلة نسبياً. وقد أسهم هذا الاتجاه في بروزها وحدات اجتماعية متخصصة بنائياً ووظيفياً، ولازم هذا التحول زيادة في مصادر التعارض والصراع ضمن نطاق هذه الوحدات؛ مما أسهم في بروز العنف بأشكاله المتعددة بوصف ذلك أحد مظاهر الصراع، واللاتجانس والتباين وضعف العلاقات والروابط الأولية، وضعف الإجماع المعياري.

وقد زاد الاهتمام بظاهرة العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، وأصبح ضرورة أملتها الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، التي ما زالت تسهم في تأصيل مثل هذه الظواهر وإنتاجها، وهي تندرج ضمن قائمة الأفعال غير السوية، وغير المقبولة اجتماعياً.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لفهم هذه الظاهرة، فإن كثيراً من جوانبها، بقيت غامضة، ويشوبها التعقيد وعدم الدقة. ولعل أهم هذه الجوانب، تلك المتعلقة بالأبعاد الديمغرافية، المتمثلة بسلوك المرأة الديمغرافي (كإجبار المرأة على الحمل والإنجاب، والإنجاب المتعدد، وعدم المباعدة بين المواليد، وعدم السماح لها باستخدام وسائل تنظيم النسل، وحرمانها من الإسهام في صنع القرارات الإنجابية، كقرار تحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم، أو تحديد نوع الوسيلة المستخدمة، ومتى يمكن لها استخدامها، أو قرار إنجاب طفل إضافي).

ولهذا، فإن دراسة مثل هذه الأبعاد، وما يمكن أن تتركه من آثار سواء على مستويات العنف الموجه ضد المرأة أو أشكاله، يمكن أن تشكل إضافة مهمة لدراسات العنف، لما تتضمنه من ممارسات، شرعتها روافد مختلفة، أهمها الثقافة السائدة التي لا تعترف بدور للمرأة إلا زوجة وأماً وربة بيت وقناة لإنجاب الأطفال، وهي رؤى تقوم على تأصيل العنف عبر تكريس دونية المرأة، وحصر قيمتها بشرطها الأنثوي ومقدراتها البيولوجية على الإنجاب، وبصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات سواء في المجال التعليمي أو الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى أن عملية الإنجاب مسألة بيولوجية صرفة، إلا أن اتخاذ القرارات ذات العلاقة بها، هي فعل اجتماعي وثيق الصلة بخلفية الأفراد، وبالنسق الثقافي السائد، وبوضعية المرأة

نفسها، ومكانتها الاجتماعية؛ الأمر الذي قد يزيد من تكريس النظر إلى المرأة بوصفها صيغة ثقافية سيكولوجية مقهورة، والنظر إلى الذكر بوصفه صيغة ثقافية ذات امتيازات تفضيلية تميل إلى التسلط وإخضاع الآخر. واستناداً إلى ما تقدم فإنه كثيراً ما ينظر إلى قيم الأنوثة وما تمثله من قدرة على الخصب والإنجاب، من خلال اتجاه أحادي يتمثل في نظرة الذكر إلى الأنثى، وما يترتب عليه من إخضاع قيمها «الأنثوية» وخصوصيتها البيولوجية واعتباراتها الثقافية لقيم الذكورية في المجتمع.

وتزداد مسألة العنف ضد المرأة في المجتمع العربي والمجتمع الأردني إشكالية، عندما تتعاضد خصائص الأفراد الديمغرافية مع خصائص المحيط الاجتماعي والثقافي من جهة، والشرائع والقوانين المعمول بها من جهة أخرى؛ بحيث تزيد من احتمالية تعميق حدة العنف ضد المرأة، وتجذره إلى الحدود التي يصعب معها معالجته أو الحد منه، أو التمييز بين ما هو عنف وما هو غير ذلك، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بضرورة الإحاطة بمثل هذه الظواهر ودراستها من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية؛ وذلك بهدف تقديم معرفة ورؤى واضحة وعميقة حول ظواهر العنف، وأسبابها وانعكاساتها والعوامل المؤدية لها.

مشكلة الدراسة ومسوغاتها:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، من الظواهر الخلافية التي لم تحظ بكثير من أوجه التوافق لدى دارسي العلوم الاجتماعية، بسبب تعقدها واتساعها وتشابكها وتداخلها مع مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الأخرى؛ مما أسهم في تعدد المداخل النظرية التي تناولتها بالدراسة والتحليل؛ فمنهم من فسرها استناداً إلى رؤى ومداخل بيولوجية، ومنهم من اعتمد على مداخل ديمغرافية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

إلا أن هذه الدراسة، سوف تتبنى مدخلاً نظرياً مختلطاً يقوم على تناول موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، من زاوية مشتركة، تعتمد فيه على الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية وعلاقتهما بظاهرة العنف ضد المرأة. وبصورة أكثر تحديداً، فإن هذه الدراسة سوف تبحث في علاقة بعض المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور

الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، حدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً)، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية متمثلة في (الحالة الاجتماعية للزوجة، مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، العلاقة القرابية بين الزوجين، والانتماء الديني، ومكان الإقامة)، بهدف دراستها من زاوية علاقتها بأشكال العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الأردني، خاصة العنف (اللفظي، الأسري، المجتمعي، الجسدي، والعنف النفسي). وعموماً تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحقيق، وتسليط الضوء على جوانبها المختلفة، التي يمكن أن تكون قد أغفلت من قبل الدارسين، خاصة تلك المتعلقة بجوانبها الديمغرافية، وهذا من شأنه أن يسهم في تقديم أطر معرفية جديدة مهمة حول هذه الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها ومساراتها المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التركيز بالبحث والتحليل على علاقة بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بمستوى العنف الموجه ضد المرأة، وأشكاله المتمثلة في (العنف اللفظي، والأسري، والمجتمعي، والجسدي، والنفسي)، ولهذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة ما يلي:

1 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، وحدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

2 – معرفة علاقة المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، الانتماء الديني، مكان الإقامة) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

3 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

4 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

5 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

6 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

7 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

تكمن تساؤلات الدراسة الحالية فيما يلي:

1 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، حدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

2 – ما علاقة المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، الانتماء الديني، ومكان الإقامة) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

3 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

4 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

5 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

6 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

7 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

متغيرات الدراسة:

1 – المتغيرات المستقلة:

وقد صنفت المتغيرات المستقلة إلى قسمين:

أ – المتغيرات الديمغرافية:

1 – عمر الزوجة عند الزواج.

2 – عمر الزوج عند الزواج.

3 – عمر الزوجة الحالي.

4 – عمر الزوج الحالي.

5 – عدد الأطفال الأحياء في الأسرة.

6 – عدد الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة.

7 – عدد الأطفال الإناث الأحياء في الأسرة.

8 – حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة.

9 – القدرة على الإنجاب بصورة طبيعية.

10 – سبق استخدام وسائل تنظيم النسل من قبل الزوجة.

11 – حدوث وفيات حول الولادة في الأسرة.

12 – حدوث وفيات الأطفال في الأسرة.

13 – الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً.

ب – المتغيرات الاجتماعية:

1 – الحالة الاجتماعية للزوجة.

2 – مستوى تعليم الزوجة.

3 – مستوى تعليم الزوج.

4 – درجة القرابة بين الزوجين.

5 – الانتماء الديني.

6 – مكان الإقامة.

2 – المتغيرات التابعة:

1 – العنف اللفظي ضد المرأة.

2 – العنف الأسري ضد المرأة.

3 – العنف المجتمعي ضد المرأة.

4 – العنف الجسدي ضد المرأة.

5 – العنف النفسي ضد المرأة.

مفهوم العنف:

يشهد مفهوم العنف تنوعاً شديداً في الدراسات التي تناولته، سواء من حيث موضوعاته أو منطلقاته أو عوامله المختلفة، وذلك تبعاً لاختلاف الغايات والأهداف التي سعت تلك الدراسة إلى تحقيقها.

ويعرف العنف لغة، بأنه الخوف من الأمر وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه، والتعنيف هو التقريع والتوبيخ واللوم كما جاء في «لسان العرب» (ابن منظور، 1957).

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تعريفاً حدد بمقتضاه العنف ضد المرأة بأنه: «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه، أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (ناهد رمزي، وعادل سلطان، 2000). ونص الإعلان على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة الأنواع المختلفة من العنف، كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي والأسري والمجتمعي.

ويعرف العنف أيضاً، بأنه أي عمل أو تصرف عدائي، أو مؤذ أو مهين، يرتكب بأية وسيلة بحق أية امرأة لكونها امرأة، ويخلق لها معاناة جسدية، أو جنسية، أو نفسية بطريقة مباشرة، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، أو إجبارها على البغاء، أو استخدام أية وسيلة أخرى، مثل إنكار كرامتها الإنسانية أو إهانتها، أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من شخصها ومن احترامها لذاتها، أو الانتقاص من إمكاناتها الذهنية والجسدية، وصولاً للقتل، كما يمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات وبشكل منظم أو غير منظم (المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1996).

ويشير العنف إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء أكان هذا الآخر فرداً أم شيئاً، فهو يتضمن الإيذاء البدني، والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل نفسه (إجلال حلمي، 1999).

كما يعرف العنف بأنه سلوك، أو فعل يتسم بالعدوانية، يأتي من مصادر مختلفة، قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال الطرف الآخر وإخضاعه في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى (ليلى عبدالوهاب، 2000).

الخلفية النظرية:

تزخر الأدبيات الاجتماعية بالعديد من البناءات النظرية المفسرة للعنف الأسري أو العنف الاجتماعي بشكل عام، وجزء من هذه النظريات يمثل انعكاساً للنظريات العامة للعدوان. وتتضمن بعض الدراسات التجريبية عينات من الحيوانات (مصطفى التير، 1997)، والسبب الرئيس في استخدام مثل هذه الدراسات التجريبية، هو سهولة ملاحظة تجليات العدوان في سلوك العنف عند الحيوانات، وسهولة إجراء التجارب على الحيوان، مقابل صعوبة إجراء التجارب نفسها على الإنسان. وعلى الرغم من تعدد النظريات في موضوع العنف، التي صنفها البعض إلى نظريات التحليل النفسي، والمدرسة السلوكية، ومدرسة التنشئة الاجتماعية. إلا أننا لغايات هذه الدراسة سوف نلجأ إلى الاستفادة من النموذج النظري الذي طرحته الباحثة الأمريكية (سوزان شتينميتز) Steinmetz، بسبب طبيعة المتغيرات قيد

الدراسة (مطاوع بركات، 1999)، الذي أسمته المدخل الكلي إلى ظاهرة العنف، الذي يقوم على الاستفادة من شتى عناصر المعرفة، التي عرضته في نموذج نظري أطلقت عليه (موديل الميزان)، وتفترض شتينميتز أن العلاقة بين العوامل التي تسهّل وتكبح ظهور العنف الأسري والمجتمعي، يمكن أن توضح بمثال الميزان، حيث يمثل كل منهما على إحدى كفتيه، فمن الجهة الأولى هناك عوامل تزيد من مستوى الضغط (Stress) والصراع والعنف، ومن الجهة الثانية هناك عوامل كابحة لظهور العنف والضغط والصراع، ومن عوامل الجهة الأولى «البطالة، والأمراض، والحمل غير المرغوب فيه، والعمر، وشرب الكحول». أما أمثلة عوامل الجهة الثانية فهي «مقاومة كل من الشريكين، واتزان نظام الدعم الاجتماعي، ووحدة الأسرة وتماسكها، وتوافر مؤسسات تقديم العون للأسرة».

وتقدم شتينميته Steinmeta (مطاوع بركات، 1999) طرحاً نظرياً إضافياً للتفاعل الدوري بين العوامل الميكرو والماكروسوسيولوجية، وتظهر فيه العلاقة بين العنف الأسري والاجتماعي؛ فالأسر العدوانية تنتج غالباً أزواجاً وآباءً عدوانيين، فالأشخاص القادمون من هذه الأسر يكونون أكثر ميلاً إلى تقبل العنف وتسويغه. على اعتبار أن الرجل الذي تربى في أسرة عنيفة، ويمثل نموذج التفوق الذكوري في الأسرة، غالباً ما يرتبط بامرأة ذات خبرات أسرية مشابهة، وبذلك لا تكون حوادث العنف في الأسرة غريبة على المرأة، ويكون من السهل عليها أن تتقبل دور المرأة الخاضعة، على اعتبار أن الفرد الذي يعيش في وسط عنيف يقلد العنف فينقله إلى أسرته الجديدة والمجتمع المحيط.

الدراسات السابقة:

شهدت دراسات العنف في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الباحثين الاجتماعيين والهيئات والمؤسسات الإنسانية والدولية، كذلك من قبل الجهات والهيئات الأهلية والعلمية في المجتمعات الإنسانية، مما يسوغ التراكم في الأطر المعرفية والمرجعية في هذا المجال. غير أن دراسات العنف الأسري والمجتمعي، ولا سيما العنف ضد المرأة والطفل ما زالت في بداياتها، وتواجهها العديد من الصعوبات والعقبات في المجتمع العربي والمجتمع الأردني بشكل خاص. وسوف نستعرض عدداً من الدراسات المهمة المتوفرة بهذا الخصوص، سواء العربية منها أو المحلية، التي أجريت حول ظاهرة العنف ضد المرأة.

فلقد أجرت أمل العواودة (أمل العواودة، 2002)، دراسة عن العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، بينت فيها أن الزوجات في المجتمع الأردني عرضة للعديد من أشكال العنف الجسدي والجنسي واللفظي والصحي، وعند مقارنتها بين أشكال العنف، وجدت أن المرأة الأردنية تعاني أكثر ما تعاني العنف الاجتماعي، الذي يعد أكثر أنواع العنف انتشاراً، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من العنف (56%)، وتشير الدراسة إلى أن (97,3%) من الزوجات قد تعرضن – على الأقل – لشكل واحد من أشكال العنف، وبالاتجاه المقابل تبرز بيانات الدراسة أن أعلى نسبة عنف تكمن في حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل، ومن حقها في تحديد موعد الحمل تبعاً لظروفها وأحوالها الصحية، بنسبة (20,8%). كما وجدت الدراسة علاقة بين انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الزوجات وممارسة بعض أشكال العنف.

أما الدراسة التي أجراها المركز الوطني للطب الشرعي على المشاهدات السريرية للعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية (محمد أبو عليا، 2000)، وهي الحالات التي حولت من المراكز الأمنية أو الجهات القضائية للمركز في منطقة عمان الكبرى، والتي اقتصرت على الإيذاء المتعمد للزوجة من قبل الزوج، فقد كشفت الدراسة أن العنف الموجه ضد المرأة غير المتزوجة كان محدوداً، إلا أن النسبة الأكبر لحالات العنف (97,0%) كانت ضد الزوجة، أما إيذاء الزوجة للزوج فكانت نسبته ضئيلة (3,0%). وفيما يتعلق بالإصابات التي تعرضت لها الزوجة من قبل الزوج، كانت النسبة الكبرى (73,1%) من الإصابات كدمات ناتجة عن الركل والضرب من خلال استخدام اليد، وبعض الأدوات الراضة، و(7,7%) من إصابات الزوجات كانت جروحاً رضية أو قطعية أو طعنة ناتجة من استعمال أدوات رض بشدة وأدوات حادة، و(0,7%) كانت بالحرق، و(2,1%) كانت كسوراً والتواء بالمفاصل، و(6,7%) إصابات شديدة بمناطق العينين والأنف والآذان. أما بخصوص مواقع العنف على جسد المرأة، فكانت (27,9%) من الإصابات موجهة لمنطقة رأس الزوجة، و(46,9%) من الإصابات كانت موجهة إلى مناطق متعددة من الجسم، إلا أن الإصابات الشديدة كانت بمنطقة الرأس والعنق، فشكلت ما نسبته (68,4%) من إصابات الجروح، و(71,4%) من إصابات الكسور والتواء المفاصل كانت بالأطراف العلوية.

وتبين دراسة العنف ضد المرأة، لناهد رمزي وعادل سلطان (ناهد رمزي، وعادل سلطان، 2000)، في مصر، أن هناك تشبعات دالة لاثني عشر متغيراً من

أصل 17 متغيراً «الإيذاء البدني والمعنوي»، ويشمل ذلك السب وخدش حياء المرأة لفظياً (0,749)، والتضييق عليها مادياً (0,652)، ومنعها من زيارة أهلها (0,768)، وتهديدها بالإيذاء (0,755)، وضربها ومعاملتها بقسوة (0,912)، والتحرش بها جنسياً (0,895)، وخيانة الزوج لها (0,700)، وحرمانها من الترقي في عملها (0,662)، ومنعها من الخروج من البيت (0,309)، وإظهارها بصورة غير لائقة في وسائل الإعلام (0,780). وفسّر العامل الثاني «العنف الزواجي»، ثمانية تشبعات تمحورت حول العلاقة بالزوج، مثل «ترك الزوج للمنزل، وزواجه بامرأة أخرى، وخيانته لها، والمماطلة في طلب الطلاق، والاستخفاف والسخرية من آرائها أمام الآخرين». أما العامل الثالث الذي تشبعت عليه خمسة متغيرات دالة، فقد أطلق عليه «العنف المتمثل في تقييد حرية الزوجة»، وتضمن منعها من الخروج من المنزل، ومنعها من العمل، ومنعها من السفر خارج البلاد، بالإضافة إلى الزواج من امرأة أخرى، وختان البنات.

أما نتائج دراسة ليلى عبدالوهاب، العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة (ليلى عبدالوهاب، 2000)، فقد كشفت أن (90%) من عينة الدراسة قد أمضين فترات ما بين متوسطة (12,7 سنة) وطويلة تصل إلى (48 سنة) زواج، وهو ما يؤكد تراكم العنف والقهر الواقع عليهن من مجمل الأوضاع التي يعشنها أو من الزوج. أما بخصوص علاقة العنف الواقع على المرأة في الأسرة ببعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، فقد تبين أن نسبة الأميين وشبه الأميين من الجناة تمثل النسبة الكبرى، وتنخفض النسبة بشكل ملحوظ بين المتعلمين تعليماً عالياً. أما بخصوص نسب النساء المعنفات فيلاحظ أن النسبة الكبرى هي من الأميات (76,8%). كذلك فإن مقارنة هذه النسب من الضحايا الأميات بالحاصلات على تعليم عال، تظهر وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم المرأة ودرجة العنف ضدها؛ أي أن العنف ضد المرأة ينخفض ويتناقص كلما ارتفع مستوى تعليمها، فأكثر النساء عرضة للعنف هن اللاتي ينتمين إلى مستويات تعليمية منخفضة. ومن جانب آخر بينت الدراسة أن أعلى نسبة من ضحايا العنف تعود لعوامل تتعلق بعدم الرغبة في إنجاب الإناث، والرغبة في الاستيلاء على ممتلكاتهن بالقوة. وأن أعلى نسبة من الضحايا تقع لدى الفئة العمرية الصغيرة من النساء، وتنخفض مع التقدم في العمر، وتنتشر في المجتمعات الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

وكشفت إجلال إسماعيل حلمي (إجلال حلمي، 1999)، في دراسة العنف

الأسري، التي اعتمدت فيها على تحليل نظري لبعض الدراسات التي أجريت في المجتمع المصري، عن العنف ضد المرأة، أن (35%) من المصريات المتزوجات قد تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، وهو منتشر في الريف أكثر من المناطق الحضرية. وبينت الدراسة أن أهم أنواع العنف الموجه من قبل الزوج ضد الزوجة – من وجهة نظر الزوجة – تتمثل في رفض الزوج اختلاف الرأي (88%)، منع الزوجة من السفر (69%)، ومنعها من الخروج من المنزل (82%)، والمعاشرة الجنسية بالإكراه (93%). وتعد الغيرة والخيانة الزوجية أحد أهم العوامل المسببة لقتل الشريك. كما تسهم الظروف الاقتصادية المتأزمة وتداعياتها الاجتماعية بتصاعد وتيرة العنف والحالات العدوانية في الأسرة المصرية، بسبب عدم كفاية الدخل، وتدهور القيم الأسرية، والصراع المستمر بين الزوجين. وبينت الدراسة اتسام أسر النساء المعنفات بكبر حجمها، وانقطاع أفرادها عن الدراسة في سن مبكرة. وأكدت الدراسة أن عدد الأبناء من المؤثرات المهمة في هذا المقام، حيث توجد علاقة موجبة بين كثرة عدد الأبناء في الأسرة، ومعدل العنف الزوجي. وأن الأسرة التي يسودها العنف تتسم بخصائص بنائية محددة تتمثل في انخفاض مستوى التفاعل الزوجي.

ويؤكد مصطفى عمر التير (مصطفى التير، 1996)، أن العنف من بين أولى مظاهر السلوك التي عرفتها المجتمعات البشرية، لكن معدلاته ارتفعت كثيراً خلال العقود الأخيرة، وتبين بهذا الصدد أن معظم مرتكبي جرائم العنف من الذكور صغار السن، الذين تراوح أعمارهم بين (15–24) سنة. وتشير الدراسة إلى تعدد الأسباب التي تقود إليه، فهناك الأفعال التي تحدث باستمرار، وهناك أفعال تحدث فجأة، وبعضها يحدث مباشرة بعد وقوع فعل آخر. وبعض حالات العنف – وخصوصاً التي سبق أن تعرضت لها النساء أو تعرض لها الأطفال، تحدث في شكل انفجار من الغضب، وتفيد الدراسة بهذا الخصوص أن الذين يتسببون في أفعال العنف في داخل الأسر هم أفراد عاديون ومن عامة الناس، وكثيراً ما تؤدي الغيرة الشديدة من قبل الزوج والزوجة إلى نشاط درجة التوتر وارتفاعها بين الزوجين، وقد تصل إلى حالات من العنف. كما أكد الباحث أن بعض المتغيرات المستقلة مثل: التعليم، والسن، ونوع العمل، والحالة الاقتصادية، كلها متغيرات ذات علاقة بحالات العنف. حيث تزداد حوادث الضرب بين الناس غير المتعلمين أو الذين حصلوا على تعليم بسيط، وبعض حالات العنف –

وخاصة التي تتضمن الضرب بأنواعه – تزداد في الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، وفي بعض الحالات يقترن حصول المرأة على نصيب أوفر من التعليم بخلق جو من التوتر وعدم التوازن.

ويفيد مطاوع بركات في دراسته «العدوان والعنف في الأسرة» (مطاوع بركات، 1999)، أن العنف ليس صفة للأسر المرضية أو غير الطبيعية، لكنه يبدو كذلك في الأسر العادية. ويتجلى العنف الزوجي تجاه المرأة في إجبارها على الخضوع جنسياً واجتماعياً واقتصادياً، وإلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بها. وقد بين الباحث من خلال مجموعة الدراسات التي استند إليها، أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة كونية منتشرة في معظم المجتمعات الإنسانية. ففي الاستطلاع العام على النساء الأمريكيات المتزوجات، وجد أن (35%) قد تعرضن للضرب مرة على الأقل من قبل أزواجهن، وفي عام 1984 تبين أن (41%) من النساء كن في طفولتهن ضحايا للعنف الجسدي من جهة أمهاتهن، و(44%) من جهة آبائهن، و(20%) كنّ شهوداً لعنف الأهل جسدياً حيال إخوتهن، و(44%) كنّ شهوداً للعنف الجسدي لآبائهن حيال أمهاتهن، و(29%) كن شهوداً لعنف أمهاتهن تجاه آبائهن.

وأكدت الدراسة التي قام بها المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين (المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، 1995)، عن العنف ضد المرأة العربية، أن المرأة العربية في كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن، تتعرض لأشكال الاعتداء كافة، ابتداء من القتل العمد والشروع بالقتل وإلحاق الأذى الجسدي البالغ، الذي قد يحتاج علاجه لعدة شهور، وربما ينجم عنه عاهات مستديمة، ثم الاغتصاب سواء الذي يحصل من قبل رجال غرباء أو بعض أفراد الأسرة أنفسهم، وخاصة الذي تكون ضحيته الفتيات صغيرات السن أو القاصرات. ومن أشكال العنف الشائعة التهديد، وتوجيه الإهانات، والاحتيال بهدف الاستيلاء على ممتلكات المرأة وأموالها، والاحتيال العاطفي، وتعد ظاهرة ضرب النساء – والزوجات على وجه الخصوص – من الظواهر الشائعة، وهي من أشد الظواهر إيذاءً للمرأة، لما تلحقهُ بها من الإيذاء النفسي والجسدي. كما قد بينت الدراسة أن ظاهرة ضرب الزوجات في الأردن والدول العربية المدروسة، تعد ظاهرة شائعة، وتمارسه الطبقات الاجتماعية كافة.

ويتفق جليل وديع شكور (جليل شكور، 1997)، مع بعض الباحثين في أن

العنف ضد الزوجات يختلف تأثيره لدى المرأة الزوجة عنه لدى المرأة الزوجة والأم. فمضاعفاته على المرأة الزوجة أقل بكثير من مضاعفاته على الزوجة والأم، بسبب اقتصار العنف في الحالة الأولى على المرأة الزوجة وحدها، بينما يطول في الثانية الزوجة والأطفال. وتبرز الدراسة تضاعف مشكلة المرأة غير العاملة، فبقدر ما تكون تبعيتها المادية لزوجها قوية بقدر ما يكون تقبلها لعنف الزوج أكثر، ومقاومتها أضعف. ومن جهة أخرى تبين الدراسة، أن عنف الزوج على الزوجة، ربما ينسحب على الأبناء، فالعنف الناشئ بين الأبوين قد ينعكس سلبياً على شخصية الأبناء وقد يخلق منهم أشخاصاً عدوانيين.

ويبين عبدالرحمن محمد العيسوي (عبدالرحمن العيسوي، 2004)، أن العنف الأسري يتخذ مظاهر متعددة، إلا أن أكثر هذه المظاهر المعلن عنها من قبل أفراد عينة الدراسة هي الضرب، الصفع على الوجه، القرص، العض، الطرد من المنزل، الحبس، الركل. أما مظاهر العنف الجسدي فتمثلت في القتل، الصعق بالكهرباء، التعليق في السقف، الاغتصاب، والحرمان من النوم. كما أشارت الدراسة إلى تقدم موضوع البطالة على جملة العوامل المؤدية إلى العنف الأسري، بينما كان أقل العوامل تأثيراً هو ضعف تأثير القانون، وجاءت العوامل التالية في مقدمة العوامل المؤدية إلى العنف الأسري: ضغوطات الحياة الحديثة، سوء عملية التنشئة الاجتماعية، انعدام مشاعر الحب بين الزوجين، الخلافات الزوجية، تبادل السب والإهانة، قلة الوازع الديني. كما كشفت الدراسة عن ازدياد حالات العنف في الوقت الراهن مقارنة مع الفترات الماضية، وتنبأت بزيادته في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وفي دراسة ميدانية أعدها المكتب التنفيذي للاتحاد العام النسائي في سوريا (جريدة البيان، 2001)، شملت 240 حالة من النساء اللاتي عانين العنف والتمييز، بينت أن (21,8%) من العينة كانت من اللواتي لم يتجاوزن الثلاثين من العمر، بينما اندرجت بقية الحالات في الفئات العمرية التي تجاوزت 31 سنة إلى أكثر من 60 سنة، وتبين أن معظم الشكاوى كانت نتيجة اعتداء وضرب وأذى جسمي من قبل الأزواج والآباء، بنسب بلغت (8,20%)، بينما عانت (10%) من الحرمان والاستغلال المالي، و(3,8%) من الغيرة، وسوء المعاملة (5,7%)، وحالات الطلاق التعسفي (1,6%). وقد اشتكت نسبة واضحة من النساء في عينة الدراسة من استعمال الضرب والحرمان المادي، وغياب الزوج، وسوء معاملته. إذ بينت الدراسة أن (40,37%) من الحالات التي اشتكت فيها الزوجات من العنف والأذى كانت من

المستويات الفقيرة، وتوزعت الحالات الأخرى على مستويات الدخل المتوسطة والجيدة. وقد أشارت الدراسة إلى أن النسب العليا من النساء اللاتي تعرضن للعنف كن من المتعلمات، ويليها نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية فما فوق، وكانت أقل النسب لدى الأميات من الزوجات، الأمر الذي يشير إلى أن هناك أسباباً أخرى لممارسة العنف ضدهن تتعلق بالظروف المادية للأسرة، أو بالعلاقات الأسرية والزوجية والأخلاقية التي نشأ فيها الأزواج.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من النساء الأردنيات المتزوجات من مختلف مناطق الأردن، واللاتي اختبرن الحياة الأسرية، في أسرهن الأصلية (كابنة وأخت)، وفي أسرهن الزواجية الجديدة (كزوجة وأم). أما عينة الدراسة فقد بلغ حجم العينة (729)، واستخدمت العينة الغرضية الحصية، وهي من نوع العينات غير الاحتمالية، وقد روعي أن تكون العينة ممثلة لمعظم أقاليم الأردن، (الوسط والشمال والجنوب). وجمعت معلومات الدراسة بوساطة عدد من طلبة الجامعات الأردنية (الأردنية – اليرموك – مؤتة – الهاشمية – الحسين – البلقاء التطبيقية – آل البيت).

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث بشكل رئيس على أداة الاستبانة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، واشتملت الاستبانة على مجموعة متنوعة من الأسئلة المغلقة موزعة على محاور الدراسة المختلفة، وهي على النحو الآتي:

1 – المحور الأول: تضمن الخصائص والخلفيات الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، واحتوى على (22) سؤالاً.

2 – المحور الثاني: محور العنف الجسدي، وتضمن (15) سؤالاً.

3 – المحور الثالث: محور العنف اللفظي، وتضمن (12) سؤالاً.

4 – المحور الرابع: محور العنف الأسري، وتضمن (17) سؤالاً.

5 – المحور الخامس: محور العنف المجتمعي، وتضمن (11) سؤالاً.

6 – المحور السادس: محور العنف النفسي، وتضمن (7) أسئلة.

صدق الأداة:

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة بشكلها الأساسي، وضماناً لصدق الأداة لجمع المعلومات من المبحوثين، فقد عرضت الاستبانة على ثمانية من المحكمين، من المختصين في علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية، للتأكد من تغطيتها لجميع أبعاد الدراسة، وكذلك للتأكد من صحة الأسئلة ودقتها، وفي ضوء الاقتراحات التي أوردها المحكمون على أداة الدراسة جمعت الملاحظات وصنفت، وعدل الباحث الأداة في ضوء مقترحات المحكمين، واستبعدت بعض الأسئلة، وأضيفت أسئلة أخرى تخدم أهداف الدراسة، وبعد ذلك صممت الاستبانة بشكلها النهائي.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة طبق الباحث الاستبانة على (20) مبحوثاً من خارج عينة الدراسة، ثم أعيدت التجربة مرة أخرى بعد عشرة أيام من تاريخ التجربة الأولى على المجموعة نفسها، وعن طريق استخدام الحاسوب، استخرج معامل الارتباط (بيرسون)، فكانت قيمة معامل الثبات للأداة الكلية (0,88)، وتعد هذه النتيجة مناسبة ومقبولة لأغراض الدراسات العلمية.

المعالجة الإحصائية:

لغايات هذه الدراسة اعتمد على البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استخدم لغايات الدراسة عدة نماذج إحصائية، شملت النماذج الوصفية البسيطة كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية، والنماذج الثنائية المتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

كما استخدمت نماذج متقدمة تمثلت في تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، وهو التحليل الرئيس في هذه الدراسة، الذي يمتاز بقدرته العالية على إظهار الأهمية النسبية لكل متغير مستقل بعلاقته بالمتغير التابع، وكذلك قدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة، وقياس المتغير التابع، وعزل وإسقاط بعض المتغيرات ذات التأثير الهامشي الضعيف على المتغير التابع، خطوة بخطوة بشكل تصاعدي (Forward) أو بشكل تنازلي (Backward). من أجل تبيان أكثر العوامل أهمية وفاعلية في تحديد مستويات العنف ضد المرأة وأشكاله (Blalock, 1960).

تحليل النتائج ومناقشتها:

سوف تعرض نتائج الدراسة على عدة مستويات من التحليل؛ بحيث تتوخى فيها المرونة والسلاسة والتدرج في الانتقال من الأساليب الإحصائية البسيطة التي استخدمت لإعطاء فكرة عامة ومبسطة حول متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وحول خلفيات المبحوثين. وبوصف ذلك خطوة ثانية، وللولوج أكثر في حيثيات علاقة متغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع محور الدراسة، فقد استعين بنموذج تحليل التباين الأحادي لمعرفة نمط العلاقة بين هذه المتغيرات وطبيعتها. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، استخدم نموذج تحليلي أكثر تقدماً وتعقيداً وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وتفصيلاً حول علاقة متغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع، خاصة بعد ضبط صافي تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى. وبصورة أكثر تحديداً سوف تعرض نتائج الدراسة ضمن ثلاثة مستويات من التحليل، وهي:

1 – تحليل النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة، متمثلة بالتوزيعات النسبية والتكرارية البسيطة.

2 – تحليل نتائج العلاقات الثنائية لمتغيرات الدراسة، متمثلة بنتائج تحليل التباين الأحادي.

3 – نتائج التحليل المتقدم لمتغيرات الدراسة، متمثلة بنموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات.

أ – نتائج التوزيعات النسبية البسيطة لمتغيرات الدراسة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم تصورات ومدخلات عامة حول طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، قبل الدخول في تحليلات أكثر عمقاً وتفصيلاً لعلاقة هذه الخصائص بالمتغير الرئيس في الدراسة والمتمثل بأشكال العنف ضد المرأة.

توضح النتائج انخفاض أعمار السيدات المستجوبات في العينة قيد الدراسة، وتركزها عند الفئة العمرية (20–29) سنة، وبنسبة تصل إلى (44%)، بينما ترتفع مستويات أعمار أزواجهن لتتركز عند الفئة العمرية (30–39) سنة، وهي نتيجة تتسق مع الاتجاه العام للفوارق العمرية بين الأزواج في المجتمع الأردني، التي تميل غالباً لصالح الأزواج الذكور (منير كرادشة، 2002).

جدول (1)
نتائج التوزيعات النسبية للمتغيرات المستقلة المدخلة في الدراسة

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عمر المرأة الحالي		
1 – أقل من 20 عاماً	54	7,4
2 – 20–29 عاماً	321	44,0
3 – 30–39 عاماً	195	26,7
4 – 40–49 عاماً	114	15,6
5 – 50–59 عاماً	39	5,3
6 – 60 عاماً فأكثر	6	0,8
المجموع	729	%100
عمر الزوج الحالي		
1 – أقل من 20 عاماً	6	0,8
2 – 20–29 عاماً	195	26,7
3 – 30–39 عاماً	279	38,3
4 – 40–49 عاماً	117	16,0
5 – 50–59 عاماً	93	12,8
6 – 60 عاماً فأكثر	39	5,3
المجموع	729	%100
عدد الأطفال المنجبين أحياء في الأسرة		
1 – صفر	81	11,1
2 – (1)	84	11,5
3 – 4–2	231	31,7
4 – 5 فما فوق	333	45,7
	729	%100

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عمر المرأة عند الزواج		
1 – 18 فأقل	162	22,2
2 – 19–20 عاماً	195	26,7
3 – 21–23 عاماً	246	33,7
4 – 24–26 عاماً	84	11,5
5 – 27–29 عاماً	33	4,5
6 – 30 عاماً فأكثر	9	1,2
المجموع	729	%100
عمر الزوج عند الزواج		
1 – 18 عاماً فأقل	12	1,6
2 – 19–20 عاماً	60	8,2
3 – 21–23 عاماً	168	23,0
4 – 24–26 عاماً	207	28,4
5 – 27–29 عاماً	171	23,5
6 – 30 عاماً فأكثر	11	15,2
المجموع	729	%100
المتغيرات الاجتماعية الضابطة		
الحالة الاجتماعية للمرأة		
1 – متزوجة	645	88,5
2 – مطلقة	51	7,0
3 – منفصلة	3	0,4
4 – مهجورة	6	0,8

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عدد الأطفال الإناث في الأسرة		
1 – صفر	165	22,6
2 – (1)	186	25,5
3 – 4–2	243	33,4
4 – 5 فما فوق	135	18,5
	729	%100
عدد الأطفال الذكور في الأسرة		
1 – صفر	117	16
2 – (1)	219	3
3 – 4–2	243	33,3
4 – 5 فما فوق	15	2,6
	729	%100
عدد الأطفال المرغوب إنجابهم		
1 – لا يرغبن بإنجاب أطفال	174	23,9
2 – (3–1) أطفال	126	17,3
3 – (5–4) أطفال	249	34,1
4 – (6) أطفال فأكثر	180	24,7
	729	%100
القدرة على الإنجاب بصورة طبيعية		
1 – قادر	63	6,4
2 – غير قادر	99	13,6
	729	%100
	التكرار	النسبة
سبق استخدام المرأة لموانع الحمل		

اسم المتغير	التكرار	النسبة
5 – أرملة	21	2,9
6 – غير ذلك	3	0,4
المجموع	729	%100
مستوى تعليم المرأة		
1 – أمية	63	8,6
2 – ابتدائي	48	6,6
3 – إعدادي	69	9,5
4 – ثانوي	177	24,3
5 – معهد فما فوق	33	51,1
مستوى تعليم الزوج		
1 – أمي	15	2,1
2 – ابتدائي	63	8,6
3 – إعدادي	129	17,7
4 – ثانوي	16	23
5 – معهد فما فوق	354	48,6
مكان الإقامة		
1 – مدينة	45	55,6
2 – قرية	273	37,4
3 – بادية	24	3,3
4 – مخيم	27	3,7
المجموع	729	%100
الانتماء الديني		
1 – مسلم	699	95,9
2 – مسيحي	3	4,1

اسم المتغير	التكرار	النسبة
1 – نعم	417	57,2
2 – لا	312	42
المجموع	729	%100
حدوث وفيات من خلال الولادة		
1 – نعم	19	25,9
2 – لا	54	74,1
المجموع	729	%100
حدوث وفيات الأطفال في الأسرة		
1 – نعم	141	19,3
2 – لا	5	7
المجموع	729	%100
رغبة الزوجة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً		
1 – نعم	393	53,5
2 – لا	336	46,1
المجموع	729	%100

اسم المتغير	التكرار	النسبة
المجموع	729	%100
درجة القرابة بين الزوجين		
1 – ابن العم (درجة أولى)	111	15,2
2 – ابن خال (درجة أولى)	6	2
3 – قرابة قريبة جداً (درجة ثانية)	45	6,2
4 – من العشيرة (درجة ثالثة)	7	11,9
5 – من خارج العشيرة	144	19
6 – من خارج القرية	75	1,3
7 – من التجمع السكاني نفسه	75	1,3
8 – من خارج التجمع السكاني	132	1,1
المجموع	729	%100

كما تظهر نتائج الدراسة، وجود انخفاض عام وواضح في مستويات أعمار السيدات قيد الدراسة عند زواجهن الأول؛ حيث أشارت نسبة عالية تقدر بـ (27%)، إلى أنهن تزوجن بأعمار مبكرة أقل من 23 عاماً. بينما يلاحظ ارتفاع مستوى العمر عند الزواج الأول لدى الأزواج الذكور، مقارنة بما هو عليه لدى الزوجات. حيث بلغت نسبة الأزواج الذين تزوجوا في أعمار دون سن 23 سنة (32,9%) فقط. وهذه النتيجة تنسجم مع النسق العام المتعلق بالفوارق العمرية عند الزواج لكل من الذكور والإناث في المجتمع الأردني، التي تميل إلى الانخفاض لدى الإناث والارتفاع عند الذكور. كما تنسجم هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتائج الدراسات المحلية السابقة (منير كرادشة، 2002)، التي تعزو ذلك لأهمية زواج الإناث في سن مبكرة، لاعتبارات

بيولوجية تتركز حول دور المرأة في عملية الإنجاب، أو لاعتبارات اجتماعية تتعلق بأيديولوجية العرض ومفهوم السترة، المرتبطة بالأنثى وسلوكها الجنسي.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية للسيدات قيد الدراسة، فتوضح النتائج أن النسبة العظمى منهن (75%) متزوجات، بينما أشارت (7%) منهن إلى أنهن مطلقات، و(2,9%) أرامل. وهذه النتيجة توضح أن السمة السائدة للسيدات في عينة الدراسة هن من السيدات المتزوجات، أو اللاتي سبق لهن الزواج.

أما فيما يتعلق باتجاهات الزوجات ومواقفهن الديمغرافية، خاصة المتعلقة في (حجم الخصوبة الفعلية والمفضلة، والتحيز لإنجاب الأطفال بحسب النوع الاجتماعي)، فتبين النتائج، أنه – فيما يتعلق بمتغير حجم الخصوبة الفعلية، الذي يعبر عادة عن عدد الأطفال الأحياء المنجبين فعلاً في الأسرة – هناك نسبة مرتفعة من السيدات تصل نسبتهن إلى (46,3%) لديهن بين (2–4) أطفال، كذلك تظهر الدراسة وجود نسبة واضحة من السيدات تصل نسبتهن إلى (11,1%) ليس لديهن أطفال. أما بخصوص حجم الخصوبة المرغوب فيها من قبل السيدات قيد الدراسة، فتوضح النتائج وجود نسبة بارزة من السيدات لا يرغبن في إنجاب الأطفال، تصل إلى (23,9%). بينما بلغت نسبة السيدات اللاتي يرغبن بإنجاب أعداد قليلة من الأطفال تتراوح (من طفل واحد إلى ثلاثة أطفال) (17,3%). بالمقابل تبرز النتائج ارتفاع نسب السيدات اللاتي يرغبن بإنجاب أعداد كبيرة من الأطفال تصل بين (4–5) أطفال، وبنسبة بلغت (34,4%). كما بلغت نسب السيدات اللاتي يرغبن بتكوين أسر كبيرة الحجم (6 أطفال فأكثر) (24,7%). وهذه النتائج تؤكد بمجملها ما تضمره رغبات السيدات ونواياهن الإنجابية من التباين وعدم التجانس بخصوص حجم الطلب المستقبلي على الأطفال.

أما بالنسبة لعدد الأطفال المنجبين في الأسرة بحسب تركيبهم النوعي، فتظهر النتائج ارتفاع نسب أسر السيدات اللاتي ليس لديهن أبناء إناث، وبنسبة بلغت (22,6%). بينما ترتفع نسب السيدات اللاتي لديهن أقل من اثنين من الأبناء الإناث، وبنسبة تصل إلى (6,7%). وعند مقارنة هذه النتيجة مع عدد السيدات اللاتي أشرن إلى عدد محدد من الأبناء الذكور الأحياء المنجبين، يتضح انخفاض عدد السيدات اللاتي لم ينجبن إطلاقاً أبناءً ذكوراً، بحيث لم تتجاوز نسبتهن (16%)، بينما ترتفع هذه النسبة إلى (69,7%) لدى السيدات اللاتي سبق أن أنجبن أقل من طفلين من الذكور. وهي نتيجة توضح أن هناك نسبة ملحوظة من السيدات لم يستطعن إنجاب الأطفال (سواء

الإناث أو الذكور)، لأسباب قد تكون ذات منشأ بيولوجي تتعلق بعقم الزوجة وعدم قدرتها على إنجاب الأطفال بشكل طبيعي، أو لأسباب اجتماعية أو ديمغرافية، كأن يكون الزوجان في بداية حياتهما الإنجابية، أو لرغبة منهما في تأخير الحمل لبعض الوقت.

كما تبين نتائج الدراسة أن هناك ارتفاعاً نسبياً واضحاً لدى النساء في عينة الدراسة اللاتي يرغبن في الاستمرار في الإنجاب وعدم ضبطه، أي اللاتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وبنسبة بلغت (53,9%)، مقابل (46,1%) من السيدات اللاتي أبدين رغبات بالتوقف عن الإنجاب أو عدم الرغبة بإنجاب المزيد. وهذه النتيجة توضح أيضاً وجود اختلاف وتفاوت في النوايا والرغبات الإنجابية لدى السيدات، وبهذا الخصوص أشارت ما نسبته (57,2%) من السيدات، إلى أنهن سبق لهن أن استخدمن إحدى وسائل منع الحمل بهدف تنظيم سلوكهن الإنجابي وضبطه، مما يؤكد وجود رغبات مقرونة بمحاولات واضحة، ومهمة لدى السيدات قيد الدراسة، لتنظيم سلوكهن الإنجابي وضبطه، وعدم تركه دون أي تنظيم أو تخطيط يذكر.

كذلك توضح النتائج، أن هناك نسبة بارزة من الزوجات قيد الدراسة، تقل نسبتهن عن 25,9% قد خبرن حدوث وفيات لأطفالهن قبل الولادة (إسقاط، خدج، إجهاض)، أو سبق لهن أن تعرضن لحدوث وفاة لأحد أطفالهن بعد الولادة وبنسبة تصل إلى (19,3%).

أما ما يتعلق بباقي خصائص السيدات وخلفياتهن الديمغرافية الأخرى، فتبين النتائج أن النسبة العظمى من النساء المتزوجات لديهن بالمتوسط بين (2–4) أطفال، وإلى وجود نسبة ظاهرة من النساء اللاتي لم ينجبن أطفالاً. وبالسياق نفسه فإن النتيجة الأكثر مدعاة للملاحظة، تتعلق ببروز نسب من النساء لا يرغبن إطلاقاً في الإنجاب، وبروز نسب ظاهرة منهن قد خبرن وفيات قبل الولادة وبعدها، وسبق لهن أن استخدمن إحدى وسائل تنظيم النسل.

أما بخصوص خلفية المبحوثين الاجتماعية والاقتصادية، مثل: «مستوى تعليم الزوجين، درجة القرابة بينهما»، فتوضح النتائج التفصيلية، تميز النساء قيد الدراسة، بارتفاع مستوياتهن التعليمية؛ بحيث بلغت نسبة النساء الحاصلات على مستويات تعليمية مرتفعة (معهد فما فوق) (51%)، بينما تنخفض هذه النسب بصورة ملحوظة للنساء الحاصلات على مستويات تعليمية منخفضة (أميات،

ابتدائي) وبنسب (8,6%) و(6,6%) على التوالي. بالمقابل يلاحظ التباين العام الظاهر على مستويات تعليم الأزواج الذكور، إذ بلغت نسبهم في المستويات التعليمية المرتفعة (معهد فما فوق) (48,6%)، بينما تنخفض هذه النسب في المستويات التعليمية الدنيا، (أمي، ابتدائي) وبنسبتين بلغتا (2,1% و 8,6%) على الترتيب. وهذه النتيجة قد تعكس مؤشرات مهمة حول هذه المستويات التعليمية ودرجاتها، وآثارها على الأذواق والسلوكيات العامة لدى أفراد المجتمع. وبصورة عامة فإن القراءة المتأنية، لنتائج التوزيعات النسبية لمتغيرات الدراسة، من شأنها أن تسهم في تقديم تصورات ومدخلات مهمة وواضحة، حول خلفية أفراد عينة الدراسة، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية.

وبصورة عامة توضح النتائج مجموعة من الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، التي تجدر الإشارة إليها قبل الولوج في التحليلات الأكثر عمقاً، ولعل من أهم هذه الخصائص الانخفاض الواضح والملموس والظاهر على أعمار الزوجات الحالية في عينة الدراسة، وتركزهن عند الفئة العمرية (20–29)، وانخفاض أعمارهن عند الزواج، بالمقابل يلاحظ ارتفاع أعمار أزواجهن عند الزواج وتركزهم عند الفئة العمرية (30–39)، كذلك ارتفاع مستويات التعليم لديهن ولدى أزواجهن.

ب – نتائج التحليل الثنائي لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع (أشكال العنف الموجه ضد المرأة):

استخدم في هذا الجزء من الدراسة نموذج تحليل التباين الأحادي One way ANOVA لتحليل وكشف الفروقات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة، الديمغرافية حصرياً، على أنماط العنف الموجه للمرأة ومستوياته.

1 – نتائج تحليل التباين لمتغيرات الدراسة الديمغرافية المستقلة وأنماط العنف الموجه ضد المرأة:

توضح معطيات جدول (2) أن لمتغير عمر الزوج الحالي، فروقاً ضعيفة وهامشية مع أغلب مستويات العنف الموجه ضد المرأة، باستثناء نمط العنف الأسري. بالمقابل يظهر متغير عمر الزوجة الحالي فروقات واضحة مع درجة العنف اللفظي، والأسري. وهذه النتيجة تدل على اقتران أعمار الزوجين (الحالية) بأنماط معينة من العنف الأسري، التي قد تراوح بين (تقييد حرية المرأة، سواء ما يتعلق بالخروج من المنزل، ولزيارة الأهل والأصدقاء، أو القسوة في المعاملة... إلخ).

جدول (2)
نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الديمغرافية المستقلة مع أشكال العنف ضد المرأة

اسم المتغيرات	عنف جسدي		عنف نفسي		عنف لفظي		عنف أسري		عنف مجتمعي	
	قيمة اختبار F	Sig	قيمة F	Sig مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	Sig مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	Sig	قيمة اختبار F	Sig مستوى الدلالة
عمر الزوجة الحالي	1,12	0,35	1,6	0,17	2,7	0,08	2,8	0,03	1,7	0,10
عمر الزوج الحالي	1,33	0,26	1,7	0,15	2,7	0,03	4,1	0,003	1,6	0,18
عمر الزوجة عند الزواج	3,13	0,016	3,4	0,01	1,8	0,125	5,5	000	1,2	0,30
عمر الزوج عند الزواج	4,99	0,001	5,0	0,001	5,9	0,000	5,4	0,000	3,0	02
الحالة الاجتماعية الحالية للزوجة	3,17	0,015	4,3	0,002	3,6	0,007	3,9	004	1,3	0,27
مجموع عدد الأطفال في الأسرة	5,26	0,000	2,5	0,04	4,4	0,002	5,9	0,000	2,3	0,05
مجموع عدد الأطفال الإناث في الأسرة	2,9	0,023	2,5	0,045	5,4	0,000	6,5	0,000	3,2	0,01
مجموع عدد الأطفال الذكور في الأسرة	4,52	0,002	1,5	0,22	2,8	0,03	3,9	0,004	2,3	0,06
قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب	1,0	0,41	1,12	0,35	1,8	0,121	0,7	0,60	2,3	0,060
استخدام الموانع	0,95	0,436	2,1	0,35	1,8	0,12	1,1	0,34	0,51	0,72
حدوث وفيات الأجنة	1,45	0,22	1,6	0,83	2,2	0,07	2,3	0,06	2,5	0,04
حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	0,77	0,54	2,8	0,03	1,2	0,33	3,2	0,01	1,8	0,122
الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال	1,0	0,40	1,8	0,13	1,8	0,14	2,8	0,03	3,7	0,006
مجموع عدد الأطفال المرغوبين في الأسرة	5,0	0,001	2,8	0,03	3,4	0,01	2,7	0,03	2,9	0,02

* مستوى الدلالة 5% فأقل.

أما ما يتعلق بمتغير «عمر الزوجة عند الزواج» فتبين النتائج أهمية هذا المتغير بالنسبة إلى بعض أشكال العنف الممارس تجاه المرأة مثل العنف الجسدي، والنفسي، والأسري. بالمقابل يظهر متغير عمر الزوج عند الزواج، أهمية واضحة مع جميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي). مما يؤكد أهمية المرحلة العمرية التي تمر بها الزوجة، في تحديد نمط العنف الموجه ضدها ودرجته. كما توضح النتائج، أن التركيب العمري للزوج له آثار إحصائية مهمة وظاهرة في جميع أنماط العنف الموجه ضد المرأة، دون استثناء.

ويظهر متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة» فروقات إحصائية واضحة، مع أغلب أشكال العنف الموجه ضدها سواء (الجسدي، النفسي، اللفظي، الأسري، المجتمعي)، باستثناء العنف المجتمعي. وهي نتيجة تؤكد اقتران ممارسة العنف ضد المرأة بتباين حالتها الاجتماعية سواء أكانت (متزوجة أم مطلقة، أم منفصلة، أم أرملة)، وانتفاءهُ على الصعيد المجتمعي. ويمكن النظر إلى هذه النتيجة من منظور اجتماعي صرف، يتعلق بخصوصية النظرة القيمية للمجتمع الأردني تجاه المرأة (المتزوجة، والمترملة، والمنفصلة)، التي تقوم على تخليصها نسبياً من مظاهر العنف المجتمعي الموجه ضدها المتمثل في (النظرة الدونية والجارحة، السخرية منها والتهكم... إلخ).

أما بخصوص متغير حجم الخصوبة الفعلية، الذي يقاس عادة (بمجموع عدد الأطفال الأحياء المنجبين فعلاً في الأسرة)، وعلاقته بأشكال العنف الموجه ضد المرأة، فتظهر النتائج وجود فروقات إحصائية واضحة ومهمة لهذا المتغير مع جميع أشكال العنف (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي). وهذا يدلل على أن حجم الخصوبة الفعلية للأسرة، يعد عنصراً مهماً في إبراز مظاهر العنف المختلفة وتشكيلها ضد المرأة في المجتمع الأردني، مما يؤكد اقتران هذا المتغير الديمغرافي بمواقف واتجاهات محددة، قد يتبناها الأزواج إزاء زوجاتهم.

كذلك يبرز متغير عدد الأطفال المواليد في الأسرة، بحسب نوعهم الاجتماعي (ذكوراً أم إناثاً)، فروقاً إحصائية واضحة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وخاصة متغير "عدد الأطفال الإناث" الذي يبرز تباينات مهمة، مع جميع أشكال العنف ضد المرأة قيد الدراسة. بينما يبرز متغير عدد الأطفال الذكور في الأسرة

فروقاً واضحة مع العنف (الجسدي، واللفظي، والأسري). وهذه النتيجة برمتها تؤكد أهمية المتغيرات ذات الصيغ الديمغرافية، في تحديد درجة التوتر والصراع، وعدم التوافق أو الرضا الزواجي، وسيطرة التفاعل السلبي بين الزوجين، ومن ثم بروز العنف بأشكاله المختلفة بوصفه نمطاً من أنماط التعامل مع المرأة، ضمن نطاق الأسرة.

وتجدر الملاحظة بهذا السياق أن (قدرة المرأة البيولوجية على الحمل والإنجاب) لم تظهر أي فروقات إحصائية مهمة تذكر مع أي من أشكال العنف الموجه ضدها، ويمكن اعتبار هذه النتيجة دليلاً على أن مثل هذه الجوانب أو الأبعاد الديمغرافية، لا تشكل بالضرورة مؤشراً أو مصدراً للصراع، ودليلاً على عدم الرضا بين طرفي العلاقة الزواجية.

وعلى صعيد متصل، تبين النتائج انتفاء الفروقات الدالة إحصائياً لمتغير استخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، على «أشكال العنف الممكن أن يوجه نحوها»، وهذا دليل أيضاً، على عدم تضمن مثل هذا السلوك الديمغرافي، لمصادر التباين في مستويات العنف الموجه نحو المرأة. وهي نتيجة لا تتفق في مجملها مع توقعات الدراسة بهذا الخصوص، التي تربط استخدام الزوجة لإحدى وسائل منع الحمل، باحتمالات تبنيها لمواقف واتجاهات، أكثر تعارضاً مع توقعات الزوج، وأكثر اختلافاً مع رغباته ونواياه الإنجابية، الأمر الذي قد يطبع علاقة الزوجين بالصراع وعدم سيادة التجانس، ومن ثم سيادة مظاهر العنف.

أما بالنسبة لمتغيري (حدوث وفيات قبل الولادة وبعد الولادة)، فهما من المتغيرات التي ترمز إلى العنصر السالب في معادلة التوازن الديمغرافي الطبيعية، وقد تعكس – بما تتضمنه من آثار فسيولوجية أو نفسية – تصاعد حدة حالات التوتر والقلق، نتيجة الخوف من فقدان المزيد من الأطفال مستقبلاً. غير أن الملاحظ في هذا السياق انتفاء الفروق الإحصائية، التي تركها متغير حدوث وفيات قبل الولادة (إسقاط، إجهاض، وفيات الأجنة) على جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وبروز متغير وفيات بعد الولادة (وفيات الأطفال) حصرياً، بوصفه متغيراً ذا فاعلية واضحة في إحداث فروقات إحصائية مهمة على مستوى العنف النفسي، والأسري.

كما يتبين من خلال معطيات الجدول نفسه، هامشية الفروق التي رصدت وضعفها، وهي فروق متعلقة بفعل متغير (رغبة المرأة في إنجاب المزيد من

الأطفال)، على درجة العنف الجسدي والنفسي واللفظي الموجه ضدها، بينما يظهر هذا المتغير فروقاً ذات آثار إحصائية مهمة وواضحة، على مستوى العنف الأسري، والمجتمعي معاً، وهذا يدلل على تضمن رغبات النساء ونواياهن الإنجابية المستقبلية لمواقف واتجاهات محددة دافعة، ومحرضة لبروز أنماط محددة من العنف المجتمعي (أي الممارَس من قبل المجتمع تجاه المرأة)، مقابل خفض مستوى العنف الفردي (الجسدي، النفسي، واللفظي) الممارَس تجاهها.

أما بالنسبة لمتغير (مجموع عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم في الأسرة)، الذي يعبر عن رغبات الأزواج الإنجابية المستقبلية، وعن حجم خصوبتهن المفضلة، فيظهر فروقات ذات دلالة إحصائية مع جميع أشكال العنف الممارس على المرأة. مما يؤكد أهمية هذه المفاهيم الديمغرافية في تصعيد وتيرة العنف تجاه المرأة أو خفضها، كما يمكن أن تعبر مثل هذه المفاهيم أيضاً عن سلامة النسق الأسري وقوته، وإذا ما كان يعمل بصورة إيجابية وسليمة، خاصة في حالة ارتفاع حجم الطلب على الأطفال. وهذا الأخير يعد مؤشراً مهماً على استمرارية هذا النسق، بصورة طبيعية، وارتفاع درجة الانسجام والرضا والتماثل بين الزوجين.

وبصورة عامة، فإن مراجعة نتائج تحليل التباين الأحادي، المتعلقة بالفروقات التي تظهرها المتغيرات الديمغرافية مع أشكال العنف، تبين أهمية أغلب هذه المتغيرات في تحديد ملامح العنف الموجه ضد المرأة وشكله، باستثناء متغيرات مثل (الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً، حدوث وفيات قبل الولادة وبعدها في الأسرة، واستخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، وقدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب).

2 – نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة الاجتماعية المستقلة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على البحث والتحليل للفروقات الإحصائية التي يمكن أن تحدثها المتغيرات ذات الأبعاد الاجتماعية على أشكال العنف الموجه ضد المرأة، المتمثلة بالعنف الجسدي، النفسي، اللفظي، الأسري، والمجتمعي. وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

توضح القراءة التقويمية المتأنية لنتائج جدول (2)، وجود فروقات إحصائية مهمة وبارزة لمتغير مستوى تعليم المرأة مع جميع أشكال العنف سواء الجسدي أو

النفسي أو الأسري أو المجتمعي، وهي نتيجة متوقعة تفسر استناداً إلى التغيرات والتحولات التي طرأت على حياة المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع الأردني، نتيجة لارتفاع مستوى تعلمها، وما اقترن به من ارتفاع في مستوى توقعاتها من الزوج والحياة الأسرية (عبدالكريم الفايز، 2001)، وزيادة استقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية (المختار الهراس وإدريس بن سعيد، 1997)، الأمر الذي قد يشمل أداء أدوار لا تكون دائماً في حالة انسجام مع توقعات الزوج، أي قد تكون متعارضة وفي حالة صراع مع معايير الزوج، مما يسهم في زيادة تعقيد بناء العلاقة بين الزوجين. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن رفع مستوى تعليم المرأة له دور مهم في إعادة صياغة وعيها بذاتها، وبأدوارها الأنثوية التقليدية، التي كانت تضع جلّ اهتمامها على إرضاء الزوج وإسعاده (المختار الهراس وإدريس بن سعيد، 1997). ومن ثم فإن احتمالية أن تسهم هذه النوعية من التغيرات في الخفض من شدة التمسك والالتزام بالقيم والأعراف التقليدية المساندة لعملية إخضاع المرأة وجعلها عضواً هامشياً وتابعاً في المجتمع، ويمكن أن يترتب على ذلك زيادة حدة نظرة المرأة الإيجابية لذاتها، وزيادة ثقتها بنفسها، ومن ثم تخفيف مظاهر خضوعها للزوج، واسترضائها له، الأمر الذي قد ينعكس على العنف الموجه ضدها من قبل الزوج (Bollen, 2004).

جدول (3)
نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الاجتماعية المستقلة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة

المتغيرات	عنف جسدي		عنف لفظي		عنف أسري		عنف مجتمعي	
	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1- مستوى تعليم الزوجة	5,7	0,000	14,3	0,000	9,3	0,000	6,2	0,000
2- مستوى تعليم الزوج	3,9	0,004	7,2	0,000	4,8	0,001	4,3	0,002
3- درجة القرابة بين الزوجين	1,2	0,334	1,1	0,38	1,2	0,33	2,8	0,025
4- الانتماء الديني	0,29	0,88	1,7	1,6	0,30	0,91	0,312	0,90
5- مكان الإقامة	3,1	0,001	4,3	0,002	0,696	0,60	5,7	0,000

بالمقابل فإن ارتفاع تعليم الزوجة قد يسهم – بحسب بعض الفروض – إلى حد بعيد في تقديم كثير من القيم والأطر المرجعية المستحدثة، التي يمكن أن تمنح

المرأة رؤى مغايرة عن تلك التقليدية، حول أهمية الحياة الزوجية، وضرورة خضوعها للزوج، للمحافظة على أسرتها (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001). فقد يسهم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في جعلها أكثر عقلانية في شؤون أسرتها، وأكثر قدرة على خفض حدة التوتر، وتجاوز الخلاف. مما يدلل على تضمن تباين مستوى تعليم الزوجة لتباينات مهمة على مستويات العنف الممكن أن تتعرض له المرأة.

كذلك الحال، يظهر متغير مستوى تعليم الزوج فروقات إحصائية مهمة مع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة دون استثناء، الأمر الذي يبين أن اختلاف مستويات تعليم الزوج له علاقة واضحة بتباين درجات العنف الموجه ضد الزوجة. ويمكن فهم هذه النتيجة أيضاً، في ضوء اقتران ارتفاع مستوى تعليم الزوج، بزيادة قدرته على تجنب التورط بممارسة العنف بأشكاله المختلفة ضد الزوجة، والاحتفاظ بتوازن منطقي في علاقته معها. كما أن ارتفاع مستوى تعليم الزوج قد يقترن بارتفاع قدرته على تقبل أفكار ومفاهيم أكثر حداثة، ومرونة في التعامل مع الزوجة. إضافة لما تقدم فإن متغير التعليم قد ينطوي على أبعاد تربوية عميقة الأثر على ذهنية الزوج، وسلوكه وممارساته، التي يمكن أن تدفعه لاتخاذ مواقف تتعارض مع منهجية العنف أو تبنيه لاستراتيجية محددة لإدارة الأزمات مع الزوجة (Sorenson, 1989)، كما تبرز أهمية ارتفاع مستوى تعليم الزوج، في قدرته على إعادة صياغة أذواقه، بشكل يزيد من درجة توافقه مع زوجته، أو عن طريق رفع مستوى وعيه بمخاطر العنف وانعكاساته على أسرته، أو من خلال مستوى طموح الزوج لحل خلافاته الأسرية بشكل ودي، ومن ثم في تحسين مهاراته في السيطرة على انفعالاته، وانتهاج سلوك يمتاز بالعقلانية والرشادة في التعامل مع الزوجة (صالح القادري، 1998).

أما متغير «درجة القرابة بين الزوج والزوجة» فيظهر فروقاً وتباينات ضعيفة وغير مهمة إحصائياً، مع أنماط العنف الجسدي واللفظي والأسري، غير أنه يظهر فروقات مهمة على مستوى العنف المجتمعي، ويمكن فهم هذه النتيجة، في ضوء ما يتضمنه هذا النسق القرابي، من وسائل للضبط الاجتماعي بصورته التلقائية والتقليدية، وزيادة تدخل الأهل، والتقارب والتجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الزوجين (منير كرادشة، 2005). كما يمكن أن يتضمن هذا النمط من الزواج، زيادة في حدة الضغوط التي يمكن أن تمارس على الزوجين من

قبل الأسرة، من أجل سمعتها الاجتماعية، أو نتيجة عدم الرغبة من قبل الأزواج أنفسهم في فقدان احترام أفراد الأسرة الآخرين، نتيجة انتهاج العنف وسيلة لفض الخلافات الزواجية. وبهذا الخصوص تشير بعض الدراسات السابقة (إحسان الحسن، 1981)، إلى أن نمط زواج الأقارب من شأنه أن يزيد من حدة العنف الممارس ضد المرأة، عبر زيادة تدخل الأهل في حياة أبنائهم الزوجية، وفقدان هؤلاء الأبناء لخصوصيتهم الأسرية، الأمر الذي قد يقود إلى زيادة حالات التوتر بينهم. وتشير الأدبيات الاجتماعية بهذا السياق (علي الزغل، 1986)، إلى أن ممارسة العنف ضد المرأة، في حالة كون الزوجين من النسق القرابي نفسه، يعد فعلاً يتعارض مع معايير الأسرة، ويتنافى مع مصالحها الاجتماعية، وينعكس سلباً على سمعة الزوج؛ الأمر الذي يدفعه إلى تفضيل تبني أنماط من التفاعل الإيجابي مع الزوجة، مما قد يعزز من فرص خفض درجة العنف الممكن أن يوجه ضد المرأة.

كما يبرز متغير الانتماء الديني، فروقات ضعيفة وهامشية وغير مفسرة إحصائياً، مع جميع أنواع العنف الموجه ضد المرأة، مما يدلل على أن الاختلاف في انتماء الزوجة الديني، ليس له أهمية تذكر في إحداث فروق مهمة وواضحة على مستويات العنف الممارس تجاه المرأة.

بالمقابل تبرز النتائج، أهمية الفروق التي يحدثها متغير مكان إقامة الزوجة، على أشكال العنف الجسدي واللفظي والمجتمعي، بينما تبرز فروقات ضعيفة وغير إحصائية مع العنف النفسي، ويفسّر ذلك على اعتبار أن المجتمع الريفي يعد مجتمعاً محكوماً لأسرة أبوية ممتدة، السلطة الأساسية فيها تعود لرب الأسرة الذي يمثل القوة المرجعية فيها، وتبقى المرأة نتيجة شرطها الأنثوي عنصراً تابعاً فيها (كايد أبو صبحة، 19990). كما تعزز هذه الأوساط من أهمية سلطة الرجل وهيمنتها من خلال طبيعة بناء القوة والسلطة اللتين تحكمان علاقة الرجل بالمرأة داخلها. ويبدو أن ممارسة مثل هذه السلطة والهيمنة مقبولة ومنسجمة، مع ما هو مغروس أصلاً في ذهنية الأنثى والذكر، باعتباره وضعاً طبيعياً وشرطاً أساسياً لاحتفاظ الذكر بدوره القيادي الضابط لسلوك المرأة، وهو دور يقارب حد الوصاية التامة على الأنثى. ومن جهة أخرى فإنه كثيراً ما تربط هذه الثقافات التقليدية السائدة في الأوساط الريفية الدور الأنثوي، بممارسات ومواقف معينة، تتمثل بوجوب الطاعة والخضوع للرجل، وتنفيذ أوامره (محمد منصور، 1997). وبهذا فإنه يصار – من منظور هذه القيم – إلى تسويغ قيام الرجل بتعنيف المرأة ومعاقبتها، إن خرجت عن

هذه الأطر السلوكية أو الاتفاقات والتوقعات. كما تشكل ظروف التخلف والتبعية التي يعانيها الريف أحياناً (مقارنة بالحضر)، مناخاً خصباً لتأصيل ثقافة العنف واستمراره ضد المرأة، بوصفه سلوكاً يهدف إلى إخضاعها في إطار قوة غير متكافئة، تميل لصالح الرجل (نازك يارد، 1998).

وقد تؤدي التغيرات الطارئة على المناطق الحضرية، إلى استحداث تحولات كبيرة في أدوار كل من الذكر والأنثى، بحيث تولد كثير من مظاهر الصراع، وعدم التماثل ضمن نطاق الأسرة، وقد تأخذ ردود الفعل هذه ملمحاً عنيفاً في مواجهة ما يقع من سوء فهم بين الزوجين. وقد لا يغدو تأثير (خصائص المحيط) على درجة العنف الممارس تجاه المرأة، إلا تعبيراً عن تأثير مجموعة متعددة ومتنوعة من المتغيرات، مثل (التعليم، مكان الإقامة، الزواج المبكر، زواج الأقارب...)، وعليه فقد يشكل نمط السكن في المناطق الحضرية عاملاً مفصلياً لفهم اتجاهات ممارسة العنف ضد المرأة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه النتائج، قد اتسمت بتداخل أثر المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع؛ مما أضعف القدرة على فهم وتحديد صافي أهمية كل من هذه المتغيرات المستقلة، بالنسبة إلى تفسير نمط العنف، الممكن أن يقع على المرأة (Blalock, 1960). وعليه فإنه، أدخلت جميع المتغيرات المستقلة، سواء الديمغرافية منها أو الاجتماعية، في نماذج تحليلية متقدمة، مثل نموذج الانحدار المتدرج الخطوات، بهدف معرفة صافي تأثير كل متغير مستقل، بعد عزل تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى وضبطه، على المتغير التابع (Santow & Bracher, 1999)، الذي تمثله في هذه الدراسة أشكال العنف الخمسة (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسرة، والمجتمعي). من ثم عرض أكثر تفصيلاً لحيثيات نتائج هذا التحليل.

ج – نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع:

يقوم هذا الجزء من الدراسة – بصورة أساسية – على محاولة عرض ومناقشة للآثار النسبية التي تتركها متغيرات الدراسة المستقلة (ذات الصبغة الديمغرافية) على المتغير التابع (أنماط العنف الخمسة المحددة سابقاً) بعد ضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة وعزله، مثل المتغيرات ذات المضامين الاجتماعية والثقافية.

وبدقة أكثر ستعرض وستناقش النتائج في هذا الجزء من الدراسة، عبر خمسة محاور، تمثل أنماط العنف الرئيسة الموجهة ضد المرأة، وتتمثل هذه المحاور الخمسة في:

1 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

2 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

3 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

4 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

5 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

1 – المحور الأول – أثر متغيرات الدراسة على العنف الأسري:

يتضح من خلال القراءة التقويمية لمعطيات جدول (4) الذي يتضمن خلاصة نتائج أثر المتغيرات الديمغرافية المستقلة على مستوى العنف الأسري (بعد ضبط أثر باقي المتغيرات الاجتماعية)، بروز متغير «مستوى تعليم المرأة» بوصفه متغيراً قوياً وذا تأثير مهيمن، على تفسير التباين الظاهر في مستوى العنف الأسري، حيث فسر هذا المتغير معظم التباين المشاهد على المتغير التابع. فقد فسر هذا المتغير وحده (10%) من مجموع التباين الكلي، وهذه النتيجة تدلل على تضمن اختلاف المستويات التعليمية لدى النساء لتباين آخر مهم يتعلق في تطلعاتهن وأذواقهن، وميولهن نحو الاستقلال والحرية، وتبني قيم مستحدثة قد تكون على علاقة وثيقة ببروز مظاهر التوتر والصراع في علاقتهن بأزواجهن (هادي المختار، 1997)، ومن ثم زيادة احتمال تفجره على شكل جمل من العنف الأسري (كالقسوة في معاملة الزوجة، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء، وسوء المعاملة، وتقييد حريتها، وحرمانها من العمل... إلخ). غير أن بعض الدراسات السابقة (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001)، تؤكد – بهذا الخصوص – أن ارتفاع مستوى تعليم الزوجة، قد يرفع من احتمال التفاعل الإيجابي القائم على الحوار والتفاهم في إدارة الصراع مع الزوج، من خلال زيادة تبنيها

لمواقف أكثر رشادة وعقلانية، ورفع مستوى معرفتها ونضوجها الانفعالي؛ الأمر الذي قد يمكنها من تجاوز كثير من الخلافات التي قد تعترض حياتها الزوجية، وتزيد من مستوى التوافق أو الرضا الزواجي (Dissel & Ngubeni, 2004).

جدول (4)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف الأسري
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc التراكمية	قيمة التغير في R-Square	قيمة F	مستوى المعنوية Sig مستوى الدلالة
1 – مستوى تعليم المرأة	0,100	0,100	26,8	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,037	0,137	10,2	0,002
3 – قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب	0,033	0,170	9,6	0,002
4 – عدد الأبناء الإناث في الأسرة	0,027	197	8,2	0,005
5 – درجة القرابة بين الزوجين	0,028	0,226	8,7	0,003
6 – سبق حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	0,014	0,240	4,5	0,036

وجاء في المرتبة الثانية، من حيث الأهمية النسبية في تفسير مستويات العنف الأسري، متغير «الحالة الاجتماعية» للمرأة، حيث فسّر هذا المتغير (0,037%) من مجموع التباين الظاهر، وهذا يعني أن تباين الحالة الاجتماعية للزوجة (متزوجة كانت، أم مطلقة، أم منفصلة، أم أرملة) يتضمن فوارق مهمة في مستوى العنف الأسري الممكن توجيهه ضدها.

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في تفسير درجة العنف الأسري الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، جاء متغير «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب»، حيث برز دور هذا المتغير ذي الأبعاد الديمغرافية والبيولوجية، بوصفه عاملاً مهماً وفاعلاً في تحديد مستويات العنف الأسري الممارس ضد المرأة، فقد فسر هذا المتغير (0,33%) من التباين الكلي للعنف الأسري، ويمكن فهم هذه النتيجة، في ضوء ما يمثله إنجاب الأطفال – بالنسبة للمرأة – من تأمين اجتماعي وأداة مهمة وثمينة لإثبات إنجازها الإنجابي، وهويتها الأنثوية، ومن ثم في إكسابها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين (عدنان سلمان، 2000)، بالمقابل فإن عدم

قدرة المرأة على الإنجاب، نتيجة لأسباب تتعلق بوضع بيولوجي أو بعوامل ذات منشأ فسيولوجي، قد يترتب عليه خفض مكانة المرأة، وتعقيد طبيعة العلاقة بين الزوجين، واحتمالية زيادة العنف، بوصفه إحدى الاستراتيجيات التي يتبعها الزوج في التعامل مع الزوجة، داخل نطاق الأسرة (مصطفى التير، 1996).

واحتل المرتبة الرابعة من حيث درجة الأهمية النسبية في تفسير مستوى العنف الأسري تجاه المرأة، عدد الأطفال الإناث الذين أنجبتهم الزوجة خلال حياتها، حيث فسّر هذا المتغير الذي يعبر عن سلوك المرأة الإنجابي 0,27% من التباين الكلي للعنف الأسري. وهذه النتيجة تكشف عن حجم التوتر والصراع، المصاحب لزيادة عدد الإناث المنجبات في الأسرة.

وفي المرتبة الخامسة جاء متغير «درجة القرابة بين الزوجين» من حيث قدرته النسبية في تفسير تباين العنف الأسري؛ حيث فسر هذا المتغير ما مقدارهُ (0,28%) من مجموع التباين الكلي. مما يدلل على احتمالية تضمن تفاوت درجة القرابة بين الزوجين، لاختلافات وتباينات مهمة في مستويات العنف الممارس ضد المرأة. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى الفرض القائل: إن زواج الأقارب يعمل على تكثيف الروابط الأسرية، ويعمل أيضاً على زيادة تماسك النسق الاجتماعي وقوته، ويزيد من قيم الاحترام والطاعة لكبار العمر، وتوجيهاتهم، كما يزيد من الانسجام والتوافق الزواجي (علي الزغل، 1986)؛ مما قد يقلل من بروز مظاهر التوتر والصراع، وأنماط التفاعل السلبي الذي قد يطبع العلاقة بين الزوجين. وقد يتضمن نمط زواج الأقارب توقعات مهمة، حول زيادة قدرة المرأة على تحقيق تكيف أفضل مع ظروف الزواج (إحسان الحسن، 1981).

وفي السياق ذاته تؤكد دراسة (إحسان الحسن، 1981) تضمن الزواج من داخل النسق القرابي زيادة في حدة الضغوطات الممارسة من قبل الأهل تجاه الزوجين، كزيادة التدخل في شؤونهم الأسرية، وما يترتب عليه من فقدانهم لجزء كبير من خصوصيتهم الأسرية؛ الأمر الذي قد ينعكس مباشرة على زيادة مظاهر العنف تجاه المرأة. لكن هذا الأثر غير مؤهل له أن يظهر بصورته الواضحة، بسبب المساندة وأوجه الدعم الاجتماعي والنفسي، وحتى الاقتصادي المقدم للزوجين من قبل كبار العمر في الأسرة القرابية (منير كرادشة، 2005).

وفي المرتبة السادسة والأخيرة، جاء سبق تعرض الأسرة لحدث وفاة الجنين

قبل الولادة نتيجة (الإجهاض، الإسقاط، أو الولادة الميتة)، حيث فسر هذا المتغير (0,14%) من تباين المتغير التابع، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ما قد يترتب على فقدان الأطفال وموتهم في الأسرة، من مضاعفات نفسية قد تزيد من حدة التوتر بين الزوجين، وزيادة المشاعر السلبية بينهما، وغلبة الانفعال على علاقة الزوجين، وفقدانهما لحالة التوازن والانسجام (Hobcraft, 1992)، ومن ثم زيادة فرص ممارسة العنف داخل الأسرة. وبشكل عام فإن نتائج التحليل تؤكد أهمية المتغيرات ذات الصبغ الاجتماعية والديمغرافية في تحديد مستويات العنف الأسري تجاه الزوجة في الأدرن.

2 – المحور الثاني – أثر متغيرات الدراسة على العنف اللفظي:

تعرض بيانات جدول (5) أهم النتائج التي أبرزها تحليل نموذج الانحدار المتعدد الخطوات، الذي أدخلت فيه جميع المتغيرات المستقلة، لتحديد أثرها على المتغير التابع (العنف اللفظي) وقياسه. ولعل أولى الملاحظات التي تبرز عند مطالعة نتائج الجدول المذكور ورصدها، أن المتغيرات التي ظهرت عوامل فاعلة وواضحة الأثر في تباين مستوى العنف اللفظي هي متغيرات أغلبها ذات صبغ اجتماعية مثل (مستوى تعليم الزوجة، وحالة الزوجة التعليمية، ومكان إقامتها)، إضافة لمتغير ديمغرافي واحد تمثل في مدى قدرة المرأة البيولوجية الطبيعية على الحمل والإنجاب. وبصورة أكثر تفصيلاً تظهر النتائج، هيمنة تأثير متغير «مستوى تعليم المرأة» على تفسير تباين العنف اللفظي تجاهها. حيث فسر هذا المتغير وحده (12,2%) من مجموع حجم التباين الكلي. ويمكن فهم هذه النتيجة على ضوء ما يتركه متغير تعليم المرأة من انعكاسات على الظروف الاجتماعية الثقافية للأسرة، أو على مستويات الوعي التي يثيرها حول كيفية تعاملها مع شريك الحياة، أو ما يتعلق في تحسين مهارتها الاتصالية، وجعلها أكثر تقديراً لمسألة التفاهم والحوار مع الزوج، وأكثر طمعاً في تبني أنماط سلوكية حديثة، تجنبها التعرض لسلوكيات العنف الذي يحتمل أن يصدر من قبل الزوج (Sahawneh & Karadsheh, 2001).

وقد جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تفسير مستوى العنف اللفظي في الأسرة، متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، حيث فسر هذا المتغير وحده (3,1%) من مجموع التباين في مستوى العنف اللفظي.

جدول (5)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف اللفظي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 – مستوى تعليم المرأة	0,122	0,122	33,4	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,031	0,153	8,8	0,002
3 – قدرة المرأة على الحمل والإنجاب	0,016	0,169	4,7	0,031
4 – مكان الإقامة	0,015	0,184	4,4	0,038

واحتل المرتبة الثالثة من حيث القدرة على تفسير التباين في مستوى العنف اللفظي الممارس ضد المرأة، متغير «مدى قدرتها على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي»؛ إذ فسّر هذا المتغير ما مقداره (1,6%) من مجموع حجم التباين الكلي لمستوى العنف اللفظي، وهذه النتيجة تؤكد – مرة أخرى – أهمية هذه الأبعاد الديمغرافية في تأصيل ثقافة العنف ضد الزوجة، خاصة أن مثل هذه الظواهر تعد مؤشراً على أن نسق الأسرة لا يعمل بصورة مرضية، وأن الأزواج لم يستطيعوا من خلاله إشباع حاجاتهم النفسية، والبيولوجية (أي إنجاب العدد المرغوب من الأطفال)؛ الأمر الذي قد يفضي إلى غلبة الصراع على هذه الاتحادات الزواجية. كما أن عدم قدرة المرأة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، قد يتضمن مؤشرات مهمة حول عدم انسجام أداء الأدوار المفروض أن تؤديها الزوجة مع التوقعات المنتظرة؛ الأمر الذي يزيد من وطأة الشعور بعدم الرضا عن الزوجة وتدني تقديرها من قبل الزوج (Santw & Bracher, 1999)، ومن ثم زيادة الميل إلى تعنيفها لفظياً (كإهانتها مثلاً، أو تحقيرها، ذمها، التقليل من شأنها، عدم احترامها، ورفع الصوت عليها... إلخ).

وفي المرتبة الرابعة برز متغير «مكان الإقامة الحالي»؛ إذ فسر هذا المتغير 1,5% من مجموع التباين الكلي للعنف اللفظي الواقع على المرأة. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى خصائص المناطق الحضرية التي تتسم بسيادة حالات اللاتجانس الاجتماعي وضعف العلاقات الشخصية، وقلة الروابط الأولية، وضعف

الإجماع المعياري، وزيادة تفكك السلطة الذكورية التقاليدية (كلثم الغانم، 2001). مقابل نزوع خصائص المحيط الريفي إلى تكريس إرث وثقافة تقليدية ريفية، تعزز التمسك بالقيم والأعراف السائدة، وتقليص الفرص أمام المرأة (كفرصها في العمل والتعلم) (Sahawneh & Karadsheh, 2001). مما يرجح تضمن تباين مكان إقامة الزوجة، لتباين آخر يتعلق بتفاوت درجة العنف اللفظي الممارس ضدها.

وتجدر الإشارة هنا لضرورة التنويه بالأهمية المحورية لسلطة الرجل ودوره في السيطرة والتحكم بشروط العلاقة البينية مع المرأة، باعتباره يمارس أدواراً ذكورية أبوية، تتسق مع ما هو مغروس في ذهنية الأنثى، وتتطابق مع الثقافة التقليدية السائدة التي نشأت عليها، والمنحازة للذكر من خلال إعطائه دور الوصاية الكاملة على الأنثى، باعتباره الضابط لسلوكها، والحامي لها والمدافع عن وجودها وكيانها؛ فالرجل في الريف ما زال هو المسؤول عن سلوك المرأة، زوجة كانت أم أختاً أم بنتاً، حيث يربط الرصيد الثقافي الريفي الدور الأنثوي بمواقف وواجبات تتمثل في وجوب الطاعة والخضوع للرجل، والتقيد التام بالأعراف والتقاليد السائدة (سلوى الخطيب، 1997)، وضمن هذه الاعتبارات فإنه من المقبول – من منظور هذه القيم – أن يقوم الرجل بمعاقبة المرأة إن خرجت عن هذه الأطر. الأمر الذي يؤكد أن انتهاج العنف سلوكاً ضد المرأة، في مثل هذه المناطق يخضع بالإضافة إلى خصائص المحيط، إلى شروط بناء القوة والسلطة اللذين يحكمان علاقة الذكر بالأنثى من منظورها التقليدي.

3 – المحور الثالث – أثر متغيرات الدراسة على العنف المجتمعي:

تظهر نتائج جدول (6)، بروز الأهمية الإحصائية لبعض المتغيرات المستقلة فقط، على مستوى حدوث العنف المجتمعي الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، وتتمثل هذه المتغيرات في (تعليم المرأة، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية للمرأة، عدد الأطفال الذكور في الأسرة). بالمقابل تبرز المتغيرات المستقلة الأخرى متغيرات هامشية وضعيفة الأثر على مستوى العنف المجتمعي. وفيما يلي عرض مفصل لحيثيات هذه النتائج:

تبين القراءة التفصيلية لنتائج جدول (6) أن لمتغير مستوى تعليم المرأة تأثيراً واضحاً ومهيمناً على تباين مستوى العنف المجتمعي الذي يمكن أن تتعرض له؛ حيث فسر هذا المتغير وحده (6,8%) من مجموع التباين الكلي لمستوى العنف

المجتمعي. وهذه النتيجة تكشف عن أهمية تعليم المرأة بوصفه محدداً لمستوى العنف المجتمعي الممكن توجيهه ضدها.

جدول (6)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف المجتمعي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 – مستوى تعليم المرأة	0,068	0,068	17,6	0,000
2 – مكان الإقامة	0,04	0,109	10,9	0,001
3 – حالة المرأة الاجتماعية	0,017	0,126	4,7	0,032
4 – عدد الذكور في الأسرة	0,008	0,134	3,8	0,004

وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تفسير تباين مستوى العنف المجتمعي الذي يمكن أن تتعرض له المرأة، «متغير مكان الإقامة الحالي للمرأة»، إذ فسر هذا المتغير بمفرده ما مقداره (4,1%) من تباين العنف المجتمعي الواقع على المرأة، وهذه النتيجة تعزز ما ذهبنا إليه حول أهمية خصائص المحيط الريفي – بوصفه نسقاً اجتماعياً اقتصادياً ثقافياً – له خصوصيته في تحديد استجابات الأفراد، لما يتضمنه من وسائل للضبط الاجتماعي، وأنماط من العلاقات، والروابط، والضوابط الاجتماعية والثقافية. فمكان الإقامة، على هذا النحو، يمثل تصوراً مركباً يُعبر عن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أن تمارس تأثيرها على مستويات العنف المجتمعي الموجه ضد المرأة (عبدالرحمن العيسوي، 2004)، (كإطلاق الشائعات والأكاذيب عليها، والتعرض لها بالتعليقات والنظرة الدونية، أو الجارحة ولومها على إنجاب الإناث... إلخ). ولعل الأثر الذي يمكن أن يظهره هذا المتغير، يتجلى من خلال ما يمكن أن يمد به الأفراد من مواقف وأذواق، وقيم، وأفكار مختلفة يمكن أن ترفع أو تخفض من احتمالات العنف المجتمعي الموجه للمرأة، وهي بالمحصلة مواقف، تسهم في تحديد كثير من أوجه التوتر والصراع، داخل الأسرة (أمل العواودة، 2002).

وفي المرتبة الثالثة، ظهر متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، حيث تفسر ما

مقداره (1,7%) من التباين الكلي في مستوى العنف المجتمعي تجاه المرأة، مما يؤكد أهمية حالة المرأة الاجتماعية في تقرير درجة العنف المجتمعي الموجه ضدها.

وفي المرتبة الأخيرة، جاء متغير «عدد الأطفال الذكور في الأسرة» في تفسير درجة العنف المجتمعي تجاه المرأة. فيبدو أن الناتج من الأطفال الذكور في الأسرة، له مردود واضح على درجة العنف المجتمعي تجاه المرأة، على اعتبار أن المرأة هي محور عملية الإنجاب، وأن إنجاب الأطفال الذكور في الأسرة يعد إنجازاً ديمغرافياً يعطيها الأمان والطمأنينة، ويعمق مكانتها، ويكسبها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين، كما يمنح الرجل إحساساً بأنه قد ضمن فعلاً من يحفظ اسمه ويتسلم ملكيتهُ من بعده خاصة عند إنجاب الذكور (منير كرادشة وعيسى المصاروة، 2005). بالمقابل فإن عدم إنجاب الذكور يترتب عليه أن تتعرض المرأة لكثير من أشكال العنف المجتمعي (كإطلاق الشائعات، والأكاذيب، والتعرض للتعليقات والنظرة الجارحة، ولومها على عدم إنجاب الذكور... إلخ).

4 – المحور الرابع – أثر المتغيرات المستقلة المختلفة على العنف النفسي:

توضح نتائج جدول (7) مجموعة من المتغيرات التي برزت متغيرات مهمة وواضحة الأثر في تفسير مستوى آخر من العنف وهو «العنف النفسي»؛ إذ تظهر النتائج تميز ستة متغيرات مستقلة بين جميع المتغيرات المستقلة الأخرى في تفسير ظاهرة العنف النفسي تجاه المرأة، وهذه المتغيرات هي (مستوى تعليم الزوج، ومستوى تعليم الزوجة، وحالة المرأة الاجتماعية، وقدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وحجم الخصوبة الفعلية في الأسرة)، وفيما يلي عرض أكثر دقة وتفصيلاً، حول الأهمية النسبية وقوة تأثير هذه المتغيرات سالفة الذكر على العنف النفسي الواقع على المرأة.

كما تبين نتائج جدول (7) أيضاً، الأهمية النسبية لتأثير متغير مستوى تعليم الزوج على مستوى العنف النفسي الواقع على المرأة؛ حيث فسّر هذا المتغير وحده (7,0%) من مجموع التباين الكلي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على اقتران ارتفاع مستوى تعليم الأزواج الذكور، بسيادة الأفكار العقلانية، وارتفاع القدرة على التفاهم والحوار في إدارة الخلافات الأسرية، وزيادة تبني مواقف أكثر إيجابية، وأكثر حداثة حول مفهوم الزواج والشراكة الأسرية، ومكانة الزوجة، وكيفية التعامل معها (صالح القادري، 1998). كما يترك ارتفاع مستوى التعليم آثاراً مهمة على تطلعات

الأزواج وثقافتهم، قد تجعلهم أكثر قدرة وحكمة في إدارة الخلافات الأسرية في حال حدوثها، وخفض احتمال التورط في ممارسة العنف، خاصة النفسي منه ضد المرأة (كالتهديد الدائم، الإحباط الدائم، الوعيد)، باعتبار أن الأزواج الأكثر تعليماً هم أكثر معرفة، بالأضرار التي قد تنجم عن ممارسة مثل هذه الأنماط من العنف ضد زوجاتهم، وهم من ثم أكثر ميلاً لتجنب مخاطره وآثاره السلبية التي قد تنعكس على كيان المرأة وصحتها النفسية والجسدية (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001).

جدول (7)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف النفسي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 – مستوى تعليم الزوج	0,070	0,070	18,1	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,041	0,111	11,1	0,001
3 – سبق استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل	0,032	0,143	9,0	0,003
4 – مستوى تعليم المرأة	0,029	0,172	8,5	0,004
5– حجم الخصوبة الفعلية	0,013	0,185	3,2	0,003

وفسر متغير الحالة الاجتماعية للمرأة (4,1%) من مجموع التباين المشاهد على مستوى العنف النفسي الممارس على المرأة. كما فسر متغير قدرة المرأة على الحمل والإنجاب بصورة طبيعية ما مقداره 3,2% من التباين الكلي، وهذا يعني أن العنف النفسي الممارس ضد المرأة ضمن نطاق أسرتها، يتأثر بشكل واضح بتباين قدرتها على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي. ويمكن فهم مثل هذه النتيجة استناداً للرؤى التي لا تعترف بوجود للمرأة إلا من خلال قدرتها على الإنجاب، وهي الرؤية ذاتها التي تعوق تفتح المرأة على بدائل وخبرات، يمكن أن تضعف من درجة التوتر والصراع المحتمل داخل نطاق الأسرة، وهو من شأنه أن يهمش من قدرتها على الإمساك بشروط حياتها. ثم جاء في المرتبة الثالثة من حيث التفسير متغير سبق استخدام الزوجة لوسائل منع الحمل.

وجاء في المرتبة التالية من حيث القدرة التفسيرية لمستوى العنف النفسي

الواقع على المرأة، متغير (مستوى تعليمها)، حيث فسر هذا المتغير الاجتماعي، ما مقداره (2,9%) من التباين المشاهد على مستوى العنف النفسي، ويمكن إدراك هذه النتيجة على ضوء الوعي والخبرة والمعرفة المكتسبة من عملية التعليم، التي يمكن أن تقترن بصورة مباشرة بزيادة قدرة المرأة على تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تبرز في حال الاختلاف مع الزوج. كما تقترن عملية تعليم المرأة برفع قدرتها على الاحتفاظ بتوازن منطقي بين سلوكها وممارساتها، والابتعاد عن الأساليب الاستفزازية، والرفع من قدرتها في السيطرة على المواقف الانفعالية؛ الأمر الذي قد يزيد منسوب الشعور بالرضا الزواجي، وإحداث تكيفات مناسبة في حالات حدوث خلافات داخل نطاق الأسرة (مصطفى التير، 1997).

كما فسر متغير حجم الخصوبة الفعلية 1,3% من نسبة التباين الكلي، وهو ما يؤكد أهمية سلوك المرأة الديمغرافي في تحديد مستوى العنف النفسي الموجه ضد المرأة. أما باقي المتغيرات المستقلة فلم تظهر أي أهمية نسبية تذكر في تفسير العنف النفسي ضد المرأة.

5 – المحور الخامس – أثر متغيرات الدراسة على العنف الجسدي:

القراءة الأولية لنتائج جدول (8) تبين أن هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة الاجتماعية أو الديمغرافية هي (مستوى تعليم الزوج، والحالة الاجتماعية للزوجة، وقدرة الزوجة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، ودرجة القرابة مع الزوج، وعدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، حيث يتضح من خلال النتائج التفصيلية أن أغلب هذه المتغيرات المفسرة لمستوى العنف الجسدي، هي متغيرات مشابهة تقريباً للمتغيرات المفسرة للعنف الأسري، باستثناء متغير (عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، الذي أظهر تأثيراً مهماً وواضحاً في تفسير العنف الجسدي. أما ما يتعلق بالنتائج التفصيلية، لآلية أثر هذه المتغيرات على درجة العنف الجسدي الممارس ضد المرأة، فتبين النتائج أن مستوى تعليم الزوج قد أظهر أعلى مستوى تفسير لتباين درجة العنف الجسدي، وبدرجة مقدارها (5,2%). وهذه النتيجة تكشف اقتران تفاوت مستوى العنف الجسدي الممارس نحو المرأة (مثل ضرب المرأة، الصفع على الوجه، الكم، الدفش، شد الشعر، الجرح، الركل... إلخ)، باختلاف مستويات تعليم الزوج، وهي نتيجة تبين أهمية دور هذا المتغير في تحديد مستوى العنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني.

جدول (8)
نتائج أثر المتغيرات المستقلة على العنف الجسدي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 – مستوى تعليم الزوج	0,052	0,052	13,3	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,035	0,087	9,2	0,003
3 – سبق استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل	0,021	0,108	5,6	0,019
4 – مستوى تعليم المرأة	0,19	0,127	5,2	0,024
5 – درجة القرابة بين الزوجين	0,009	118	2,4	0,05
6 – عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة	0,006	0,002	1,3	0,05

واحتل المرتبة الثانية من حيث القدرة على تفسير درجة التباين المشاهد في مستوى العنف الجسدي، «متغير حالة المرأة الاجتماعية»، حيث فسر هذا المتغير (3,5%) من مجموع التباين الكلي على المتغير التابع، وهو مؤشر على أهمية الدور الذي يؤديه وضع المرأة الاجتماعي (متزوجة أو مطلقة أو أرملة أو منفصلة) في تشكيل ملامح العنف الجسدي ضدها.

كما فسر المتغير الديمغرافي المتمثل بقدرة المرأة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي (2,1%) من التباين الكلي، وهي نتيجة تنسجم مع السياق العام لطبيعة تأثير هذا النمط من المتغيرات مع مستويات العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، خاصة أن التباين في قدرة المرأة على الحمل والإنجاب، يتضمن تبايناً مهماً يتعلق بمكانتها واعتبارها الاجتماعي (Sahawneh & Karadsheh, 2001)، وقد ينعكس على درجة العنف الجسدي الممارس ضدها في الأسرة ومستواه.

أما بالنسبة لمتغير «مستوى تعليم المرأة»، فقد جاء في المرتبة الرابعة، وفسّر ما مقداره (1,9%) من مجموع التباين الكلي لدرجة العنف الجسدي. وتؤكد هذه النتيجة، أهمية هذا النمط من المتغيرات في تقرير درجة العنف الجسدي الذي يمكن أن يمارس تجاه المرأة، وكذلك الأهمية الكامنة لهذا المتغير في تجنب كثير من أوجه العنف الذي يمكن أن يمارس ضدها.

وجاء في المرتبة الخامسة من حيث القدرة التفسيرية لمستوى العنف الجسدي، متغير «درجة القرابة بين الزوجين»، فقد فسر هذا المتغير (0,95) من مجموع التباين المشاهد على المتغير التابع. ويمكن عزو هذه النتيجة، إلى احتمالية تضمن درجة القرابة بين الزوجين، لتباين آخر يتعلق بطبيعة المواقف المتخذة عند حدوث أي من أوجه الخلاف بين الزوجين.

وفي المرتبة الأخيرة جاء متغير «عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة»، الذي فسر (0,3%) من مجموع التباين العنف الجسدي، وهي نتيجة متوقعة نوعاً ما بسبب ما تخلفه عملية إنجاب الإناث، من حالات قلق نفسي وخوف من الأعباء الاقتصادية، ومن الوصمات الاجتماعية (ميّة الرحبي، 2003). فيلاحظ بشكل عام اقتران إنجاب الأطفال الإناث بمشاعر الحزن والقلق والرفض، وتزايد التوتر في العلاقات الزواجية.

وبصورة عامة يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع، والمتمثل في جميع أشكال العنف (الجسدي، والنفسي واللفظي والمجتمعي، والأسري)، أن هناك مجموعة من المتغيرات، برزت متغيرات مهمة وفاعلة في تقرير مستوى العنف، وشكله، خاصة بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى وضبطها. ومن هذه المتغيرات «متغير مستوى تعليم المرأة، ومستوى تعليم الزوج، ودرجة القرابة بين الزوجين». كما برزت بعض المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية مثل: «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، ومجموع عدد الأطفال الذكور المنجبين والإناث المنجبات في الأسرة، ووفيات قبل الولادة» بوصفها متغيرات مهمة ومفسرة لتباين أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد تحليل النتائج ومناقشتها على مختلف مستويات التحليل، فإن نتائج الدراسة تكشف أن بنية العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني ذات تركيبة معقدة يتداخل في تكوينها العديد من المتغيرات ذات السمات الاجتماعية والديمغرافية، وبصورة عامة في ضوء المعطيات الواردة في جداول الدراسة المختلفة، فإنه يمكننا أن نبين أهم ما توصلت إليه الدراسة:

أولاً: بينت النتائج الوصفية البسيطة أهمية أغلب المتغيرات ذات المنشأ

الديمغرافي في تحديد شكل العنف، خاصة متغيرات مثل قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وعدد الأطفال الأحياء المنجبين في الأسرة: الذكور والإناث، ووفيات قبل الولادة.

ثانياً: بينت نتائج تحليل التباين الأحادي أن لبعض المتغيرات الديمغرافية علاقة مهمة بأشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، والبعض الآخر اتسمت علاقته بالهامشية؛ فجاءت النتائج متباينة تبعاً لطبيعة المتغير، فبينما كان لمتغيرات «عمر الزوجة عند الزواج، وعمر الزوج عند الزواج، والحالة الاجتماعية للمرأة، وحجم الخصوبة الفعلية، وعدد الأطفال المواليد، ومجموع عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم في الأسرة» علاقة واضحة في معظم أشكال العنف ضد المرأة، في حين سجلت بعض المتغيرات ضعفاً وهامشية في العلاقة مع أشكال العنف ضد المرأة مثل متغير عدد الأطفال المواليد في الأسرة، وقدرة المرأة على الإنجاب، واستخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، وحدوث وفيات قبل الولادة وبعد الولادة، مع أن تلك المتغيرات سواء التي كانت فاعلة أو المتغيرات التي كانت قيمتها الإحصائية غير مهمة، اتسمت بالتباين في علاقتها مع أشكال العنف ضد المرأة.

ثالثاً: كذلك بينت نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الاجتماعية مع أشكال العنف ضد المرأة، أن بعض المتغيرات الاجتماعية مثل «متغير مستوى تعليم المرأة، ومستوى تعليم الزوج، ومكان الإقامة» كان لها أهمية واضحة بأشكال العنف الجسدي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي، بينما أظهرت متغيرات أخرى مثل «درجة القرابة بين الزوجين، والانتماء الديني» أهمية ضعيفة مع أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.

رابعاً: أما نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات الديمغرافية، فقد بينت ما يلي:

أ – تظهر نتائج تحليل أثر المتغيرات الديمغرافية على شكل العنف الأسري، بعد ضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة، بروز متغير مستوى تعليم المرأة بوصفه متغيراً قوياً ومهيمناً على تفسير التباين الظاهر في مستوى العنف الأسري؛ حيث فسر معظم التباين المشاهد، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة»، وفي المرتبة الثالثة «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب»، والمرتبة الرابعة «عدد الأطفال الإناث المنجبين من قبل الزوجة خلال حياتها الزوجية»، والمرتبة الخامسة متغير «درجة القرابة بين الزوجين»، وفي

المرتبة السادسة والأخيرة متغير «تعرض الأسرة لحدث وفاة الجنين قبل الولادة» (الإجهاض، الإسقاط، أو الولادة الميتة).

ب – أما ما يتعلق بنتائج نموذج الانحدار المتعدد الخطوات، الذي أدخلت فيه جميع المتغيرات، فقد ظهرت مجموعة المتغيرات الاجتماعية عوامل فاعلة وواضحة الأثر على شكل العنف اللفظي، بالإضافة إلى متغير ديمغرافي واحد، تمثل في مدى «قدرة المرأة البيولوجية الطبيعية على الحمل والإنجاب»، وتقدم متغير «مستوى تعليم المرأة» على مجموعة المتغيرات، في تفسير تباين العنف اللفظي. وجاء في المرتبة الثانية متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة»، والثالثة متغير «قدرة المرأة على الحمل والإنجاب»، والرابعة «مكان الإقامة الحالي».

جـ – أظهرت نتائج الدراسة بروز الأهمية الإحصائية لبعض المتغيرات المستقلة على شكل العنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بينما برزت بعض المتغيرات المستقلة الأخرى متغيرات هامشية وضعيفة التأثير. فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية متغير مستوى تعليم المرأة، وفي المرتبة الثانية متغير مكان الإقامة، والثالثة الحالة الاجتماعية، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء متغير عدد الأطفال الذكور في الأسرة، على اعتبار أن المرأة هي محور العملية الإنجابية، وإنجاب الأطفال الذكور يكسبها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين في المجتمع، ويمنحها مكانة عالية لدورها في إنجاب الذكور في الأسرة.

د – تبين نتائج تحليل الانحدار، الأهمية الإحصائية النسبية لستة متغيرات مستقلة على شكل العنف النفسي ضد المرأة، حيث احتل المرتبة الأولى في تفسير العنف النفسي متغير المستوى التعليمي للزوج، وفي المرتبة الثانية الحالة الاجتماعية للمرأة، والمرتبة الثالثة متغير استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل، والمرتبة الرابعة متغير مستوى تعليم الزوجة، وفي المرتبة الخامسة متغير حجم الخصوبة الفعلية في الأسرة. وتفيد الأبعاد النوعية لهذه المتغيرات أن مستوى تعليم الزوج قد فسر أعلى حالات التباين بين مجموع المتغيرات، وفسر ذلك بالاعتماد على اقتران ارتفاع مستوى تعليم الأزواج الذكور بسيادة الأفكار العقلانية، وارتفاع قدرتهم على التفاهم والحوار في إدارة الخلافات الأسرية، وزيادة تبنيهم لمواقف أكثر إيجابية وحداثة حول مفهوم الزواج والشراكة الأسرية، ومكانة الزوجة وكيفية التعامل معها، وعلى خفض حالات التوتر والضغط النفسي بين الزوجين.

هـ – كشفت نتائج تحليل الانحدار، أن هنالك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية المستقلة، لها أهمية واضحة في تفسير مستوى التباين للعنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني، وظهر بشكل واضح تقدم متغير مستوى تعليم الزوج على بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، واحتل المرتبة الثانية في تفسير العنف الجسدي، متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، ثم جاء في المرتبة الثالثة متغير قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، وفي المرتبة الرابعة متغير درجة القرابة بين الزوجين، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء متغير عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة.

و – يلاحظ أن معظم المتغيرات المستقلة للعنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني مشابهة لمجموعة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية المستقلة المفسرة للعنف الأسري ضد المرأة، باستثناء متغير (عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، الذي أظهر تأثيراً مهماً وواضحاً في تفسير العنف الجسدي، وتعد هذه النتيجة منطقية وقريبة إلى الواقع الاجتماعي والأسري في الأردن، فمن غير المتصور أن يمارس العنف الجسدي ضد المرأة من أفراد خارج الإطار الأسري أو القرابي، فأغلب حالات العنف الجسدي مثل (ضرب المرأة، الصفع على الوجه، الكم، الدفش، شد الشعر، الجروح، الكسور، الركل) هي حالات عنف جسدي يمارسها فقط أفراد من داخل نسق الأسرة، ولهذا تقاربت المتغيرات المستقلة في شكل العنف الجسدي والأسري، وهو ما يفيد إلى حد كبير صدق نتائج الدراسة بهذا الخصوص.

خامساً: كما أظهر التحليل الرئيسي، المتمثل في نموذج الانحدار المتدرج الخطوات، عدة نتائج لافتة للانتباه، أهمها تلك المتعلقة بسيادة تأثير المتغيرات الضابطة وقوتها مثل مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعية للزوجة، في تفسير أشكال العنف الذي يمكن أن تتعرض له المرأة، كذلك الدرجة التي يمارس بها.

سادساً: أظهرت المتغيرات ذات الصبغ الديمغرافية مثل: «قدرة المرأة على الإنجاب بشكل طبيعي، وعدد الأطفال المنجبين بحسب نوعهم الاجتماعي»، متغيرات بارزة في تفسير شكل العنف ومستواه الموجه ضد المرأة، مع ملاحظة شدة التفاوت والتباين الملاحظ في أنماط هذه المتغيرات المستقلة سواء الاجتماعية منها أو الديمغرافية والمحددة لنمط العنف الممارس ضد المرأة.

سابعاً: بصورة عامة، يتضح وجود مجموعة محددة من العوامل المتعلقة بسلوك المرأة الإنجابي، التي كان لها دور مهم في تحديد شكل العنف الموجه ضدها، خاصة بعد ضبط أثر المتغيرات الاجتماعية الثقافية الأخرى.

ثامناً: تبقى مثل هذه الأبعاد وعلاقتها بأشكال العنف الموجه ضد المرأة، مجالاً مفتوحاً للعديد من الدراسات المستقبلية، التي تحتاج للمزيد من البحث والتحليل والدراسة؛ فمستوى العنف بأشكاله المختلفة مؤهل له أن يبقى مستمراً وفي حالة تصاعد، خاصة أن العناصر المحفزة له ما زالت متأصلة وقائمة في المجتمع، فعوامل التحديث وتسارع عجلة التنمية وما ترافقه من تغيرات سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي تعد روافد مهمة لتغذية مثل هذه الظواهر واستمرارها.

المراجع:

ابن منظور (1957). **لسان العرب**. بيروت للطباعة والنشر.

إجلال حلمي (1999). **العنف الأسري**. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة 1.

إحسان الحسن (1981). **العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي**. الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

المختار الهراس، وإدريس بن سعيد (1997). **الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي في المغرب**.

المعهد العربي لحقوق الإنسان، (1996)، **المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي**. دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسة تأليفية، تونس: 47–63.

المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين (1995). المرأة العربية: واقع وتطلعات. عمان: 8–29.

أمل العواودة (2002). **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية : 72–135.

جريدة البيان (2001). دولة الإمارات العربية المتحدة، الخميس (27) من ذي الحجة 1421 للهجرة، الموافق 22 مارس.

جليل شكور (1997). **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، طبعة 1، بيروت: 115–127.

صالح القادري (1998). **الرجل وتنظيم الأسرة في الأردن: المعرفة والاتجاهات والممارسات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للإعلان عن انطلاق الحملة الوطنية «معاً من أجل أسرة سعيدة» اللجنة الوطنية للسكان: 1–19.

عبدالرحمن محمد العيسوي (2004). ظاهرة العنف الأسري: أسبابها ومظاهرها، دراسة ميدانية

على عينة من المجتمع المصري، **مجلة البحوث الأمنية**، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، 13 (28): 225–277.

عبدالكريم الفايز (2001). أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن. **مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، 28 (1)، عمان، الأردن: 196–206.

عدنان سلمان (2000). سوسيولوجيا الثقافة السكانية: دراسة تحليلية لثقافة الخصوبة النسائية في سوريا، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 16 (2)، سوريا: 243–260.

علي الزغل (1986). **التغير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن: دراسة ميدانية**. منشورات جامعة اليرموك طبعة 1، اربد، الأردن: 7–48.

كايد أبو صبحة (1990). أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 12 (2): 129–161.

كلثم الغانم (2001). **ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثيره في عملية التنمية مع تحليل لأوضاع المرأة العربية. مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 32 (2): 297–325.

ليلى عبدالوهاب (2000). العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر، دمشق: 16–52.

محمد منصور (1997). **اتجاهات السلوك الإنجابي عند الأمهات والبنات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 13 (2)، الإمارات العربية: 82–106.

محمد ابو عليا (2000). **دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسري**. إصدارات مركز التوعية والإرشاد الأسري، مؤسسة الأندلس للتجليد والطباعة: 8–16.

مصطفى التير (1996). الأسرة العربية والعنف: ملاحظات أولية. **الفكر العربي**، العدد الثالث والثمانون، السنة السابعة عشرة، معهد الإنماء العربي: 30–39.

مصطفى التير، (1997). **العنف العائلي**. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 29–45.

مطاوع محمد بركات (1999). **العدوان والعنف في الأسرة**. عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 27 (4)، إبريل، الكويت: 265–283.

منير كرادشة، وعيسى المصاروة (2005). **المتلازمات الديمغرافية لتفضيل إنجاب الذكور في الأردن**. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك 21 (3ب)، إربد، الأردن: 775–815.

منير كرادشة (2002). **الفوارق العمرية بين الزوجين في الأردن، أسبابها وآثارها الديمغرافية. مجلة دراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 29 (1)، عمان، الأردن: 190–207.

منير كرادشة (2005). **السلوك الإنجابي والقرابة في الأردن: دراسة ديمغرافية تحليلية. مجلة المنار**، جامعة آل البيت، الأردن، 11 (4): 67–98.

موسى شتيوي، ومنير كرادشة (2001). **العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي**

في الأردن. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 28 ملحق: 786–809.

ميّة الرحبي (2003). التمييز والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية قديماً وفي زماننا. **مجلة الطريق**، عدد 2، لبنان: 86–105.

نازك سابا يارد (1998). **المرأة والعنف الممارَس عليها. مجلة أبواب**، دار الساقي، بيروت: 85–91.

ناهد رمزي، وعادل سلطان (2000). العنف ضد المرأة: دراسة عاملية مقارنة. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد السابع والثلاثون، العدد (1)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: 1–24.

سلوى الخطيب (1997). المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع السعودي التقليدي. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 13 (1)، جامعة الإمارات: 90–131.

هادي المختار (1997). **عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري**. دراسة ميدانية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 28 (2)، الكويت: 204–221.

Blalock, H. (1960). *Social Statistics* New York, Toronto, London.

Bollen, S. (2004). Violence against women in metropolitan Sout Affrica: Study on impact service delivery, Institute For Security Studies Monograph Serices, No 41, September: 312-338.

Dissel. A & Ngubeni (2004). Giving women their voice: Domestic violence and restorative justice in south Affrica. Paper Presented at the X1th International Symposium on Victimology Stellenbosh, July: 25-53.

Hobcraft, J. (1992). Fertility patterns and child survual: A comparative analysis", population *Bullettin of United Nations* No (33): 5-35.

Sahawneh, F. Karadsheh, M. (2001). Transition to the motherhood first birth interval in Jordan, *Dirasat*. vol (28) Supplement. Jordan: 875-886.

Santow, G. Bracher, M. (1999). Teenage childbearing in *Sweeden*. *Studies in Family Planning*, vol (30) N (3): 128-137.

Sorenson, A. (1989). Husband and wives characteristics and fertility decisions: A diagonal mobility model. *Demographic* vol (26) No (1): 227-241.

قدم في: يناير 2006

أجيز: مايو 2006

The Impact of Demographic and Social Variables on Forms of Violence against Women in Jordan

Muneer Karadsheh [*]
Abdel Khalek Al-Khatatneh [**]

The study is mainly aimed at exploring and analyzing the impact of demographic and social variables on the forms and levels of violence against women; these include physical, verbal, psychological, familial, and societal forms. The study developed and used a survey to collect the data, which were statistically analyzed to find out the relative effects for each independent variable based on the type of violence practiced on women. The study demonstrated the importance of the demographic variable in identifying the forms of violence, especially those related to pregnancy, women giving birth, the number of live offspring, the number of boys, the number of girls, and the number of deaths among children in the family. The study also showed the importance of other social factors such as the educational level and the social status for each couple as related to the forms of violence against women.

Keywords: Demographic factors, Jordanian women, Societal violence, Familial violence, Verbal violence, Psychological violence, Physical violence.

* Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.
** Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.